المجلة المغربية للدراسات القانونية والاقتصادية
ISSN(P) : 1142-2489
Numéro 17, JUIN 2025
REMEJE
العدد 17، يونيو 2025
ISSN(E) : 3085-4555
Revue Marocaine des Eudes Juridiques et Economiques

الاقتصاد الإسلامي ومنطق الاستهلاك

Islamic Economics and the Logic of Consumption

Nassif Ridaoui [1] **نصيف ريداوي**

باحث في الفكر الإسلامي، حاصل على الماجستير في الدراسات الإسلامية

بكلية الآداب والعلوم الإنسانية ببني ملال / المغرب.

ملخص الدراسة:

يعتبر الاقتصاد من المجالات الحيوية التي تتقوم بها أمور الدولة، وعلى هذا الأساس أعطى الإسلام أولية كبرى واهتماما أوسع لهذا المجال، فوضع قوانين ضابطة للممارسات التي تشغل العاملين به، ليستخلص الفقهاء بعد ذلك أهم السمات التي ميّزت الإسلام عن غيره، فواكبوا عصورهم بالتصدي للتحديات الكبرى عبر الرجوع إلى الضوابط التشريعية التي وضعها الإسلام قبلُ والمسطّرة في القرآن الكريم وكذا السنة النبوية الشريفة، كما نظروا في المقاصد الكلية للشريعة الإسلامية ليصلونا بمراد الشارع من تشريع هذه الأحكام خاصّة في مجال المعاملات (احتكاك الإنسان بالإنسان).

ولما كان الاستهلاك من أهم مباحث الاقتصاد فقد أولى له الإسلام أهمية خاصة، باعتبار سلوك الاستهلاك لا يَلزم ميدان الاقتصاد وفقط، بل يتعداه إلى غيره مما هو سياسي واجتماعي ونفسي (...)، الأمر الذي به قد ترتقي دول وتتدنى أخرى. لقد وضع الإسلام في مبحث الإستهلاك عدة ضوابط، تدعو الإنسان للاستهلاك _ معرفةً من الشارع أن هذا الإنسان كائن مستهلك، وهي جبلّة جُبل الناس عليها _ لكن وفي الآن ذاته تضبطه بين لا إفراط ولا تفريط، وتُرتب _ الشريعة_ على ذلك الثواب والعقاب.

[1] **نصيف ريداوي**: باحث في الفكر الإسلامي، حاصل على الماجستير في الدراسات الإسلامية المعنون ب"العلوم الإسلامية والعلوم الإنسانية تكامل المناهج والمعارف" بكلية الآداب والعلوم الإنسانية ببني ملال / المغرب.

حاصل على دبلوم الدراسات المعمقة في العلوم الإنسانية بأكاديمية نماء للعلوم الإسلامية والإنسانية، الرباط / المغرب.

Nassif Ridaoui is a researcher in Islamic thought. He holds a Master's degree in Islamic Studies titled "Islamic Sciences and Human Sciences: Integration of Methodologies and Knowledge" from the Faculty of Arts and Humanities in Beni Mellal, Morocco.

He also holds a Diploma in Advanced Studies in Human Sciences from the Nama Academy for Islamic and Human Sciences in Rabat, Morocco.

هذا وقد أثبتت المذاهب الاقتصادية الغربية فشلها في التجاوب مع التحديات الحضارية المعاصرة، بل كانت هي المشكل ومنها انبثقت المعضلات الكبرى وهي التي قادت العالم إلى الانحدار والتقهقر، الأمر الذي جعل عقلاء الغرب ينتقدون هذه المذاهب، راغبين في تجاوز هذه المذاهب إلى غيرها لإعادة إحياء "الإنسان العقلاني" وإعادته إلى إنسانيته الأولى.

يطرح الإسلام (وبالرغم من الانحطاط الذي تعيشه الدول الإسلامية والعربية في كل الميادين) نفسه كبديل قوي في الساحة الاقتصادية، ويضع أوراقه باعتباره المذهب الوحيد القادر على تجاوز هذه الأزمات، والانتقال منها إلى الرقي البشري. وعلى هذا الأساس جاءت هذه الدراسة لتصحيح الرؤية التي تزعم أن الإسلام متجاوز ونقضها من أساسها، ثم لتبيين أهم سمات الاقتصاد الإسلامي والتي تجعله اقتصادا رائدا إذا تحقق على أرض الواقع.

كلمات متاحية: الاقتصاد الإسلامي، الرأسمالية، الاشتراكية، الاستهلاك، العقلنة الاقتصادية...

Study Summary:

Economics is considered one of the vital fields that underpins the affairs of a country. Based on this, Islam gave significant priority and attention to this field, establishing laws that regulate the practices of those working in it. Subsequently, scholars have derived the key characteristics that distinguish Islam from other systems, addressing the challenges of their times by referring to the legislative rules laid out by Islam in the Qur'an and the Noble Sunnah. They also considered the overarching goals of Islamic law (Shari'a) to understand the purpose behind the legislation of these rules, especially in the area of transactions (human interaction with each other).

Since consumption is one of the most important topics in economics, Islam gave it special attention. Consumption behavior is not confined to the economic field alone but extends to political, social, and psychological aspects, which can elevate some countries while causing the decline of others. Islam established several regulations regarding consumption, acknowledging that humans are inherently consumers—a nature that people are born with. At the same time, it sets limits,

ensuring that consumption does not involve excess or negligence, and ties rewards and punishments accordingly.

Furthermore, Western economic doctrines have proven to be inadequate in addressing contemporary civilizational challenges. In fact, they have been the source of major problems that led to the world's decline. This failure prompted thoughtful individuals in the West to criticize these doctrines, seeking alternatives to restore the "rational human" and return to his original humanity.

Islam, despite the decline in Islamic and Arab countries across various fields, presents itself as a strong alternative in the economic arena. It lays down its principles as the only approach capable of overcoming these crises and advancing human development. Therefore, this study aims to correct the misconception that Islam is outdated, dismantling it from its roots, and to highlight the key features of the Islamic economy, demonstrating how it can be a leading model if applied in practice.

Keywords: Islamic economy, capitalism, socialism, consumption, economic rationalization.

مقدمة:

جاء الإسلام لتحقيق إنسانية الإنسان وكذا للمحافظة على الفطرة الإنسانية الأولى، فأرشده إلى اتباع تعاليمه والانصياع إلى أوامره والابتعاد عن نواهيه، وقد كان أن اهتم _ الإسلام _ بجميع مناحي حياة الإنسان بدءا بحياته الشخصية إلى مسائل الدولة، فجاء القرآن الكريم شاملا واضعا الخطوط العريضة لكل العلوم، وفي ذلك يقول الله عز وجل "مَا فَرَّطْنَا فِي الْكِتَابِ مِنْ شَيْءٍ" ﴿سورة الأنعام:38﴾.

تجري الشريعة الإسلامية في وضعها للأوامر والنواهي مجرى تقرير مصالح العباد، وفي ذلك يقول الإمام الشاطبي أنه "وأينما وجدت المصلحة فتم شرع الله"، لتكون مصلحة الإنسان هي المراد الأول لله عز وجل، وقد نقل إلينا الإمام العز بن عبد السلام في كتابه "قواعد الأحكام في مصالح الأنام" أمثلة كثيرة على ذلك. وعلى هذا الأساس وضع لنا الشارع قواعد وجب اتباعها لتحقيق هذه المصلحة، إذ لم يغادر _ الشارع _ مجالا من المجالات إلا ونظّر فيه للعلاقة التفاعلية التي يجب أن تكون بين الإنسان والكون.

ومن المجالات الكبرى التي اهتم بها الشارع، الاقتصاد، باعتبار الاقتصاد القلب النابض للدولة، يقول عمر بن الخطاب ﷺ "التجارة ثلث الملك"، فالاقتصاد هو الذي تتقوم به الحياة وبه تقوم دول وتسقط أخرى. وقد كان اهتمام الإسلام بالاقتصاد في كل مباحثه سواء الإنتاج أم التوزيع أم الاستهلاك، كما تفطن الفقهاء إلى هذا الأمر فالتفتوا إلى ضرورة التأصيل فيه، وكما ألّفوا في السياسة (السياسة الشرعية) و في العلاقات الدولية (السير) و في الفلسفة (الفلسفة الإسلامية) وفي علم الاجتماع (علم العمران البشري) وعلم النفس (التصوف وأحوال النفس) ...، كتبوا في الاقتصاد أيضا، ومن ذلك كتب **الأموال** ككتاب أبي عبيد القاسم بن سلام، وكتب **الخراج** ككتاب القاضي أبي يوسف، وكتب **الكسب** ككتاب يحي بن عمر في أحكام السوق (...) هذا ناهيك عن كتب الفقه – دستور الدولة – الشاملة.

يطرح الاقتصاد الإسلامي تصورا متكاملا حول كيفية التعامل مع الثروات والموارد، مرتكزا على تعاليم الوحيين من قرآن الكريم وسنة نبوية شريفة. ويهدف هذا التصور إلى تحقيق توازن دقيق بين حاجات الأفراد ومتطلبات المجتمع مع الحفاظ على المبادئ الأخلاقية والإنسانية في ظل التحديات الاقتصادية التي يواجهها عالم اليوم.

هذا ويعتبر مبحث الاستهلاك من المباحث الرئيسة التي اهتم بها الإسلام في مجال الاقتصاد فكان شعاره الرئيس قوله تعالى "وَٱلَّذِينَ إِذَآ أَنفَقُواْ لَمْ يُسْرِفُواْ وَلَمْ يَقْتُرُواْ وَكَانَ بَيْنَ ذَٰلِكَ قَوَامًا" ﴿سورة الفرقان: الآية 67﴾، غير أننا أصبحنا نلحظ داخل المجتمعات الإسلامية – خصوصا في الآونة الأخيرة – سلوكيات استهلاكية تخالف الشريعة الإسلامية وتخالف ما جاء به الإسلام، وما ذلك إلا للاتباع الأعمى للغرب و"للحضارة الغربية" القائمة على الاستهلاك المفرط ولو على حساب نفسية الإنسان ودينه!.

يبرز الاستهلاك المفرط في المجتمعات المعاصرة كإحدى المشكلات الرئيسية التي تؤدي إلى تفاقم الأزمات المالية والاجتماعية والنفسية والبيئية، وهنا نتساءل حول دور الاقتصاد الإسلامي في ضبط السلوك الاستهلاكي المفرط، وإلى أي مدى يمكن القول أنه البديل الحضاري الوحيد القادر على ذلك؟.

تعالج هذه الإشكالية قضية تتعلق بمدى قدرة الاقتصاد الإسلامي ــ كمنهج اقتصادي عصري منبثق من رؤية دينية ــ على تقديم حلول مستدامة للتحديات التي تفرض نفسها اليوم، فالاقتصاد الإسلامي لا يشجع على الاستهلاك الزائد والمفرط، بل يدعو إلى تقنين هذا الإستهلاك وضبطه، ليقدم لنا نموذجا يرتكز على مفاهيم مثل الترشيد والاعتدال ومحاربة الإسراف والتبذير (...)، مما يعكس أخلاقا اقتصادية ناجعة، قادرة على احتواء المعضلات الاقتصادية العالمية.

يكتسب هذا الموضوع أهمية خاصة من حيث قدرته على استكشاف أبعاد جديدة للاقتصاد الإسلامي، ومدى قابلية تطبيقه في العالم المعاصر، وتصديره كبديل حضاري للنظام الرأسمالي. فإلى جانب البعد الديني، تسهم هذه الدراسة في معرفة أثر الاستهلاك على المجتمع، والنظر في إمكانية ضبط الاقتصاد الإسلامي للسلوكيات الاستهلاكية بما يحقق العدالة الاجتماعية والاقتصادية.

من هنا تتحدد أهداف هذه الدراسة في تحليل النصوص الشرعية المتعلقة بالاستهلاك والإنفاق في الإسلام، والبحث في مدى قدرتها على تقديم حلول واقعية لضبط السلوكيات الاستهلاكية المفرطة، كما تهدف إلى تقديم مقارنة بين الاقتصاد الإسلامي وغيره من الأنظمة الاقتصادية كالنظام الرأسمالي والاشتراكي.

وبناء على ما سبق تأتي هذه الدراسة ضمن خطة شاملة تعتمد على تحليل محاور رئيسية تركز على النصوص الشرعية المتعلقة بالاقتصاد الإسلامي، إلى جانب مقارنة تطبيقية مع الأنظمة الاقتصادية الأخرى، وذلك لتقديم رؤية متكاملة حول الإشكالية المطروحة، وعلى هذا الأساس قسمنا دراستنا هذه إلى محورين رئيسيين بين مقدمة وخاتمة: محور أول موسوم "**الأسس النظرية للاقتصاد الإسلامي**" ينقسم إلى فصلين: فصل أول "**الأسس النظرية للاقتصاد الإسلامي وأصوله الفكرية**" وفصل ثان "**الاستهلاك في الفكر الإسلامي**" أما المحور الثاني وهو المعنون ب"**الاستهلاك بين العقلنة الإسلامية والاستلاب الغربي**" ينقسم هو الآخر إلى فصلين: فصل أول موسوم ب"**في نقد التسيب الاستهلاكي للاقتصاد الغربي**" وفصل ثان موسوم ب"**أخلاق إسلامية لاقتصاد عالمي**".

المحور الأول: الأسس النظرية للاقتصاد الإسلامي

قد قلنا قبلُ أن الإسلام اهتم بجميع مناحي حياة الإنسان، ووضع الخطوط العريضة التي وَجب على المكلف اتباعها، لكننا سنحتاج في هذا المقام إلى النظر في ماهية الاقتصاد في الإسلام؟ وماذا نعني بالاقتصاد الإسلامي؟ وما مظان الاتفاق والاختلاف بين الفقهاء في مسائله؟، ومرادنا من وراء هذا المحور الإجابة عن الإشكال الآتي: هل الإسلام عرف اقتصادا خاصا به أم أن دعوته كانت مجرد امتداد لما عرفه العرب قبلُ!؟.

أما عن المبحث الثاني فإننا نهدف من وراءه للنظر في فلسفة الإسلام حول الاستهلاك، وكيف قنّن الفقهاء مستندين على نصوص القرآن الكريم والسنة النبوية هذا الاستهلاك، ما مفهوم الاستهلاك في الفكر الإسلامي؟ وما مقاصده؟ وما ضوابطه؟

الفصل الأول: مفهوم الاقتصاد الإسلامي وأصوله الفكرية

إذا كان الإسلام قد تطرق لجميع مناحي حياة الإنسان، فمن البديهي أن يكون اهتمامه بالمجال الاقتصادي أيضا، باعتبار مجال الاقتصاد من المجالات الحيوية المهمة التي تشغل مرافق الدولة، وسيتبين حين العرض كيفية اهتمام الإسلام بالاقتصاد، لكننا نشير هاهنا إلى أن **الاقتصاد الإسلامي** وبهذه التسمية لم تكن على عهد رسول الله ﷺ ولا على عهد الصحابة ولا التابعين شئنها شأن العلوم الأخرى كعلم النفس وعلم الاجتماع والعلاقات الدولية (...)، فقد برز هذا المفهوم خلال العقود الثلاثة الأخيرة من القرن العشرين وهو علم أريد له أن يجمع بين الدراسة الفقهية والاقتصادية، وكان هذا الظهور على وجه التحديد في أعقاب المؤتمر العالمي الأول للاقتصاد الإسلامي الذي عقد بمكة عام 1976، وعلى هذا الأساس اختلف العلماء في تعريف "الاقتصاد الإسلامي" فهناك من ألحقه بالمعاملات المالية ، وهناك من جعله علما مستقلا بذاته. وفيما يلي مجموعة من التعريفات التي صاغها علماء الإسلام لهذا المفهوم.

- **في ماهية الاقتصاد الإسلامي:**

مفهوم "الاقتصاد الإسلامي" يتكون من كلمتين "الاقتصاد" و"الإسلامي" والاقتصاد كلمة مشتقة من لفظ إغريقي معناه "تدبير أمور البيت"[1] أما في القواميس اللغوية فإن لها عدة معاني لكنها إجمالا لا تخرج عن معنى الوسطية، الاعتدال، والاستقامة[2] وفي هذا يقول العز بن عبد السلام "الاقتصاد في الشرع هو "رتبة بين رتبتين، ومنزلة بين منزلتين"[3].

أما عن ذكر كلمة الاقتصاد في القرآن الكريم فهي لم ترد فيه بمعناها المتداول اليوم، بل وردت بعدة صور تصل هذا المجال من قريب أم من بعيد، وكمثال على ذلك نجد:

- قوله تعالى "وَعَلَى ٱللَّهِ قَصۡدُ ٱلسَّبِيلِ" ﴿سورة النحل: 9﴾ ومعناها الطريق المستقيم.
- قوله تعالى "مِّنۡهُمۡ أُمَّةٞ مُّقۡتَصِدَةٞ" ﴿سورة المائدة: 66﴾ أي جماعة معتدلة، وهم من أسلم من أهل الكتاب.
- قوله تعالى "وَسَفَرٗا قَاصِدٗا" ﴿سورة التوبة: 42﴾ أي توسط أثناء السير بين الإسراع والإبطاء

وكلمة "الإسلامي" بطبيعة الحال تتعلق بمصطلح "الاقتصاد الإسلامي" فقط وتعتبر الحد الفاصل لتمييزه عن العلم الوضعي"[4].

---

[1] منهاج الباحثين في الاقتصاد الإسلامي: حمد بن عبد الرحمن جنيدل، د.ط، الرياض، شركة العبيكان، 1406، ج1/ ص13.

[2] الاقتصاد الإسلامي بين البحث والنظرية والتطبيق: زينب صالح الأشوح، د.ط، القاهرة، دار غريب، 2004، ص22.

[3] قواعد الأحكام في مصالح الأنام: عبد العزيز بن عبد السلام، تحقيق نزيد كمال حمّاد وعثمان جمعة ضميرية، طَ1، دمشق، دار القلم، 2000، ج2/ ص205

[4] الاقتصاد الإسلامي بين البحث والنظرية والتطبيق: ص23.

وبالنسبة لتعريف الاقتصاد الإسلامي فبغض النظر عن الجدال المحتدم حول مدى وجود مجال يسمى "الاقتصاد الإسلامي"[1] وبأي شكل ووفقا لأي معنى، فإن علماء الاقتصاد الإسلامي اجتهدوا في وضع تعاريف له كل على حسب نظرته وتصوره، نورد بعضها كما يلي:

- ❖ عرفه عبد الرحمن جنيدل بأنه "مجموعة الأصول العامة التي نستخرجها من القرآن والسنة ببناء الاقتصاد الذي نقيمه على أساس تلك الأصول حسب بيئة كل عصر"[2].
- ❖ عرفه إبراهيم فاضل بأنه "العلم الذي يبحث في كيفية إدارة واستغلال الموارد الاقتصادية النادرة لإنتاج ما يمكن إنتاجه من السلع والخدمات لإشباع الحاجات الإنسانية التي تتسم بالوفرة والتنوع في ظل إطار معين من القيم الإسلامية والتقاليد والتطلعات الحضارية للمجتمع"[3].
- ❖ عرفه محمود سحنون "العلم الذي يبحث عن الطريقة التي يوزع بها الناتج الاقتصادي بين المشتركين في العملية الإنتاجية في ظل الإطار الحضاري"[4].

---

[1] اختُلف في معنى الاقتصاد الإسلامي وسبب اختلاف الفقهاء في هذا المفهوم راجع إلى الرؤى المختلفة:

1. فمنهم من يرى أن الاقتصاد الإسلامي هو فقه المعاملات المالية والأحكام الفقهية المتعلقة به من حلال وحرام.
2. ومنهم من يرى أن الاقتصاد الإسلامي لا يبحث في أحكامه الفقهية من حلال وحرام وإنما يبحث في الآثار المترتبة على تلك الأحكام على السلوك الاقتصادي للأشخاص في المجتمع الإسلامي.
3. ومنهم من يرى أن الاقتصاد الإسلامي يجمع ما بين الأمرين، أي بين فقه المعاملات المالية وأحكامها وبين آثار تلك الأحكام على السلوك الاقتصادي للأشخاص في المجتمع الإسلامي.

وفي هذا يقول علال الخياري "الاقتصاد الإسلامي في ثوابته ومتغيراته وفي بعده الفكري والحضاري هو الذي يبين الكيفية التي تجري عليها الحياة الاقتصادية في توجيه الإنتاج امتلاك الثروة وتوزيعها ومبادلتها واستهلاكها" [الاقتصاد الإسلامي: علال الخياري، د.ط، الدار البيضاء، شركة مدارس للنشر والتوزيع، 1988، 54] ويقول "هناك تعاريف أخرى تتعامل مع الاقتصاد الإسلامي على أنه نظام ومذهب مثله مثل الرأسمالية والاشتراكي، ونذكر من بينها ما يلي:

- ✓ مذهب الاقتصاد في الإسلام هو الذي تتجسد فيه الطريقة الإسلامية في تنظيم الحياة الاقتصادية.
- ✓ هو الذي يوجه النشاط الاقتصادي وينظمه وفقا لأصول الإسلام وسياسته الاقتصادية.

والملاحظة الموجهة إلى هذين التعريفين الأخيرين أنهما مبنيان على أساس رأي متجاوز ومهتز وهو أن هناك تعارضا وتمايزا بين علم الاقتصاد والمذهب الاقتصادي ولا علاقة بينهما، مع أن الاقتصاديين المعاصرين يثبتون هذه العلاقة" [المرجع نفسه: ص55].

أما باقر الصدر فقد اعتبر الاقتصاد الإسلامي "مذهبا وليس علما، لأنه الطريقة التي يفضل الإسلام اتباعها في الحياة الاقتصادية وليس تفسيرا يشرح فيه الإسلام أحداث الحياة الاقتصادية وقوانينها، والنظام الاقتصادي ليس من علم الاقتصاد ولا يرتبط به" [اقتصادنا: مُحَمَّد باقر الصدر، الطبعة الحادية عشرة، بيروت، دار التعارف للمطبوعات، 1979 ص46].

[2] منهاج الباحثين في الاقتصاد الإسلامي: ج1/ ص13.

[3] الاقتصاد الإسلامي: دراسة وتطبيق: إبراهيم فاضل الدبو، ط1، الأردن، دار المنهاج، 2008، ص16.

[4] الاقتصاد الإسلامي: الواقع والأفكار الاقتصادية: مُحَمَّد سحنون، ط1، القاهرة، دار الفجر، 2006، ص199.

❖ عرفه عبد الله العربي أنه "مجموعة الأصول العامة التي نستخرجها من القرآن والسنة النبوية والبناء الاقتصادي الذي نقيمه على أساس تبك الأصول بحسب كل بيئة وكل عنصر".

❖ عرفه مُحَمَّد شوقي الفنجري "هو الذي يوجه النشاط الاقتصادي وينظمه وفقا لأصول الإسلام ومبادئه الاقتصادية"[1].

وعلى اختلاف هذه التعاريف يمكننا أن نعرف الاقتصاد الإسلامي على أنه "نظام إسلامي يهتم بمباحث الاقتصاد من إنتاج وتوزيع واستهلاك، مستندا في ذلك على القرآن الكريم السنة النبوية الشريفة، وكذا اجتهادات الفقهاء"[2].

- **مبادئ الاقتصاد الإسلامي:**

وإذا تبين لنا جزما أن الاقتصاد الإسلامي اقتصاد مستقل عن غيره من الاقتصادات فإنه ومن البديهي أن يكون لديه مبادئ لا يخرج عنها تميزه وتجعله قمين بالاتباع والتبني، وفيما يلي ذكر بعض مبادئ الاقتصاد الإسلامي[3]:

1. اعتماد مصلحة الفرد والجماعة[4]؛
2. انتهاج نهج الوسطية والاعتدال؛
3. المساواة في الواجبات والحقوق وتكافئ الفرص أمام جميع الأفراد؛
4. تطبيق حكم الزكاة، وإقامة التكافل، والضمان الاجتماعي، يستفيد منه كل عاجز أو معطوب أو عاطل؛
5. اعتبار الملكية الجماعية في شخص الدولة أو الجماعة ...، مع إقرار الملكية الخاصة التي دخلت في حوزة الأفراد أو الشركات بوسائل مشروعة؛

---

[1] مذهب الاقتصاد الإسلامي: مُحَمَّد شوقي الفنجري، ط2، القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب،1986، ص31.

[2] استندنا في تقديم هذا التعريف على وجهة النظر العامة للفقهاء، مع الاتكاء على المصادر الأربعة للاقتصاد الإسلامي وهي ترتيبا:

1. القرآن الكريم؛
2. السنة النبوية؛
3. الاجتهاد؛
4. القياس.

[3] الوسيط في الاقتصاد السياسي: الإسلامي العصري ونظام الشركات: الإسلامية والعصرية: أحمد لسان الحق، ط1، الرباط، مطابع شمس، 2014، ص13/ 14.

[4] مع إعطاء الأولوية للجماعة، يقول رفيق يونس "وإذا تعارضت المصلحة الخاصة مع المصلحة العامة قدمت المصلحة العامة على الخاصة، فلا يجوز تعطيل الأرض واكتناز المال، واحتكار السلع والربا والغش، وإلحاق الضرر بالآخرين، لأن حرية الفرد في الإسلام تنتهي عندما تبدأ حرية الآخرين، فلا يجوز استعمال الحرية للاعتداء على الآخرين كأن تجعل في بيتك مثلا ورشة للنجارة أو الحدادة فتسبب الإزعاج لجيرانك، أو تحتكر السلع في السوق بهدف رفع الأسعار وإغلاءها على الناس" [أصول الاقتصاد الإسلامي: رفيق يونس المصري، ط3، دمشق، دار القلم، 1999، ص64 -65].

ويقول أحمد لسان الحق أن الاقتصاد الإسلامي "مقيد بالرشد وعدم السفه حتى لا يعود عمله على مصلحة الجماعة، فقد قال الله تعالى «ولا تؤتوا السفهاء أموالكم التي جعل الله لكم قيما» بإضافة الأموال إلى الجماعة بدل إضافتها إلى الأفراد المالكين لها حسب القانون، ولم يقل ولا تؤتوا السفهاء أموالهم." [الوسيط: ص11].

6. تنمية المال، واستثمار النقود المكنوزة، عملا بقول رسول الله ﷺ "ألا من ولي يتيما له مال فليتجر له فيه ولا يتركه حتى تأكله الصدقة"؛

7. قانون العرض والطلب، وحرية الأسواق عملا بقول النبي ﷺ "دعوا الناس يرزق بعضهم ببعض"؛

8. حرية التملك، وحرية الإنتاج وحرية الاستهلاك، وحرية الاتجار (...) على شرط أن تكون في حدود الشرع والقانون، بعيدا عن المحرمات والمس بحقوق الآخرين؛

9. تشجيع المبادلة الدولية بين المسلمين وبين الأجانب على السواء، وذلك فيما يجوز تداوله وبيعه وشراؤه في الشرع؛

10. من كانت له أرض زراعية خاصة ليزرعها بنفسه، أو يمنح استغلالها دون أصلها لمن في حاجة إليها، أو يشارك بها غيره ولا يعطلها، عملا بأحاديث النبي ﷺ، ومن ذلك قوله تعالى فيما رواه البخاري "من كانت له أرض فليزرعها أو ليمنحها أخاه"؛

11. من أعمر أرضا ليستغلها، وعطلها ثلاث سنوات فهي لمن استغلها؛

12. اعتماد العمل كأساس الاكتساب وتشجيع عنصر المنافسة في ميدان الإنتاج والعمل؛

13. أداء الأجور كاملة وبدون تأخير وذلك مصداقا لقول النبي ﷺ "أعطوا الأجير حقه قبل أن يجف عرقه"؛

14. لا اكتساب ولا استفادة من مال الغير إلا عن طريق العمل، أو إعطاء المقابل أو العوض أو ما تطيب به النفس في غير المعاملات (...) فلا غبن ولا غش ولا ربا ولا قمار ولا احتكار...؛

15. ما حرمه الله، حرمه لضرر اقتصادي أو اجتماعي أو صحي أو ديني.

أما عن علال الخيار ي فقد عدد مبادئ الاقتصاد الإسلامي فيما يلي[1]:

1. إقامة التوازن والتعارف في الاقتصاد الإسلامي بين ملكية القطاع العام والقطاع الخاص؛

2. مكافأة رأس المال المنتج بالربح فقط، وإبعاد شبح الفائدة الربوية؛

3. اشتراك رأس المال والعمل في المسؤولية حين يساهمان معا في العملية الإنتاجية، مع اتحاد مصيرها في الربح والخسارة؛

4. تحقيق القيمة العادلة للمال والعمل عن طريق السوق الحرة التي تحدد مستوى الأثمان؛

5. موقف الفئة التي تمتلك المال والعمل الاقتصادي من الفئة التي لا تملك مالا ولا عملا؛

[1] الاقتصاد الإسلامي: ص56.

6. المعادلة بين المادية والروحية بالاعتماد على المفهوم الأخلاقي التربوي، حيث إن الاقتصاد لا يهدف إلى مجرد الربح أو مجرد الثروة المادية، كما تهدف إلى ذلك الأنظمة الاقتصادية المعاصرة، إذ سعادة الإنسان وتنميته الاقتصادية والاجتماعية لا تتحدد بالمكاسب المادية وحدها لأنها وسيلة فقط، والغاية هي إعطاء الأهمية للصحة العقلية والسلامة النفسية والخلقية قصد إنشاء جيل متوازن قادر على تحمل المسؤولية ومواجهة التحديات، والقضاء على أسباب التخلف الحضاري وهذا هو المفهوم الحقيقي للتنمية الاقتصادية والاجتماعية.

لنجمل أصول الاقتصاد الإسلامي في خمسة أصول وهي:

1. حقيقة ملكية المال؛
2. العدالة الاقتصادية والاجتماعية؛
3. مرونة الملكية بما لا يتعارض مع المصلحة العامة؛
4. مبدأ الحرية الاقتصادية المقيدة؛
5. ترشيد الإنفاق؛

أما عن ضوابطه فهي:

1. المشروع الحلال الطيب "يا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَنْفِقُوا مِنْ طَيِّبَاتِ مَا كَسَبْتُمْ وَمِمَّا أَخْرَجْنَا لَكُمْ مِنَ الْأَرْضِ" ﴿سورة البقرة: 267﴾ وقوله تعالى " وَيُحِلُّ لَهُمُ الطَّيِّبَاتِ وَيُحَرِّمُ عَلَيْهِمُ الْخَبَائِثَ" ﴿سورة الأعراف: 157﴾؛
2. توثيق المشاركة " يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَوْفُوا بِالْعُقُودِ" ﴿سورة المائدة: 1﴾؛
3. تمويل المشروع يجب أن يكون إسلاميا " يَمْحَقُ اللَّهُ الرِّبَا وَيُرْبِي الصَّدَقَاتِ" ﴿سورة البقرة: 276﴾؛
4. تجنب البيوع غير المشروعة كالاحتكار والاستغلال والغرر والجهالة والتدليس والغش...؛
5. الالتزام بآداب الأداء: يقول النبي ﷺ "إن من أعظم الذنوب عند الله أن يلقاه بها عبد بعد الكبائر التي نهى عنها أن يموت رجل وعليه دين لا يدع له قضاء، فمن أخذ أموال الناس يريد أداءها أداها الله عنه"؛
6. إعطاء العمال حقوقهم؛
7. أداء حق الله في المال؛
8. الالتزام بالأخلاق الفاضلة؛
9. الاعتدال في الإنفاق.

الفصل الثاني: الاستهلاك في الفكر الإسلامي

هذا بعد أن خضنا في الحديث عن الاقتصاد الإسلامي، مبادئه، ضوابطه، وأهم سماته، ننتقل للحديث عن أحد مباحثه الكبرى، وهو لا يقل أهمية عن المبحثين الآخرين- الإنتاج والتوزيع- والحديث هنا عن **الاستهلاك**، فإذا كان الاستهلاك بهذه الأهمية فمن البديهي أن يكون التنبيه إليه واضحا سواء في القرآن الكريم أم في السنة النبوية الشريفة.

يعرّف الاستهلاك على أنه "إشباع الحاجات الخاصة بالفرد والأسرة وهو استخدام يفترض أنه يختلف من فترة إلى أخرى ومن فرد إلى آخر ومن فئة اجتماعية إلى أخرى"، ويفسر الاختلاف في الاستهلاك من خلال مفهوم آخر هو مفهوم مستويات الاستهلاك، الذي يشير إلى الأهداف التي يسعى الأفراد إلى تحقيقها فيما يتصل بالاستهلاك[1].

والاستهلاك هو آخر مرحلة من مراحل العملية الاقتصادية إذ يعيد الطلب النهائي على السلع والخدمات، ولا شك أن حاجات الإنسان ورغباته هي المحرك لجميع الأنشطة الاقتصادية"[2] كما أنه يساهم في الإنتاج مما ينعش ويطور الأنشطة الاقتصادية والمالية ويساهم في إعداد السلع والخدمات الاقتصادية الضرورية لتسد حاجيات الأفراد وتحقق انتفاعهم بها، كما يشكل الاستهلاك مكونا أساسيا للطلب الكلي الذي يؤدي دورا مهما في تحقيق التوازنات الاقتصادية لكل بلد، وإذا ما تراجع الاستهلاك فإن تراجع البلاد سيكون حتميا.

- **في ضرورة الاستهلاك:**

والاستهلاك فطرة بشرية3، إذ لا يمكن للإنسان أن لا يستهلك أو أن يمنع نفسه من الاقتناء، ذلك أن مقومات الحياة كالمأكولات والمشروبات والملابس واكتراء الدور أو اقتناءها وشراء الدواء عند المرض واقتناء الكتب للتعلم (...) تعد من الاستهلاك وهي ضرورية. وكذلك الكماليات من شراء السيارات أو الهواتف الجديدة أو السفر أو غيرها تعتبر هي الأخرى من الاستهلاك (والتي قد تكون ضرورية في كثير من الأحيان)، وهذا النوع من الاستهلاك يسمى ب"الاستهلاك الطبيعي"4، ليتبين لنا أن الاستهلاك فطرة بشرية.

---

[1] الاستهلاك في المجتمع القطري أنماطه وثقافته: مجموعة مؤلفين، د.ط، الدوحة، جامعة قطر، 1991، ص26.

[2] ترشيد الاستهلاك في الإسلام: كامل صكر القيسي، ط1، دبي، دار الشؤون الإسلامية والعمل الخيري، 2008، ص7

[3] يقول إيريك في هذا الشأن "من الضروري على كل واحد منا أن يستهلك، على كل إنسان أن يأكل ويشرب ويلبس ويسكن، باختصار إنه يحتاج ويستعمل أشياء كثيرة، وهذا ما يسميه المرء الاستهلاك، هل هذا مشكل سيكولوجي؟ إن هذا سنة الحياة من أجل البقاء لا بد للإنسان أن يستهلك" [الإنسان المستلب وآفاق تحرره: إيريك فروم، ترجمة حميد لشهب، د.ط، الرباط، فيديرانت، 2003 ص62].

[4] يقول القنوجي "الاستهلاك الطبيعي هو إنفاق السلع والخدمات لحاجة، وما كان لغير حاجة أو ما يزيد عن الحاجة فهو إسراف في الاصطلاح الإسلامي، والحاجات الأساسية للإنسان هي الطعام والملبس والمشرب والسكن" [فتح البيان في مقاصد القرآن: محمد صديق خان القنوجي، د.ط، بيروت، المكتبة العصرية للطباعة والنشر، 1992، ج8 / ص285].

وعلى هذا الأساس نجد أن الشريعة الإسلامية دعت إلى الاستهلاك دعوة صريحة ومن ذلك قوله تعالى "كُلُوا مِنْ ثَمَرِهِ إِذَا أَثْمَرَ وَآتُوا حَقَّهُ يَوْمَ حَصَادِهِ وَلَا تُسْرِفُوا إِنَّهُ لَا يُحِبُّ الْمُسْرِفِينَ"﴿سورة الأنعام: 141﴾ وقوله ﴿ ۞ **يَا بَنِي آدَمَ خُذُوا زِينَتَكُمْ عِندَ كُلِّ مَسْجِدٍ وَكُلُوا وَاشْرَبُوا وَلَا تُسْرِفُوا ۚ إِنَّهُ لَا يُحِبُّ الْمُسْرِفِينَ**﴾ ﴿سورة الأعراف: 31﴾ وقوله " **قُلْ مَنْ حَرَّمَ زِينَةَ ٱللَّهِ ٱلَّتِيٓ أَخْرَجَ لِعِبَادِهِۦ وَٱلطَّيِّبَٰتِ مِنَ ٱلرِّزْقِ ۚ** " ﴿سورة الأعراف: 32﴾ وقوله " **وَٱبْتَغِ فِيمَآ ءَاتَىٰكَ ٱللَّهُ ٱلدَّارَ ٱلْءَاخِرَةَ ۖ وَلَا تَنسَ نَصِيبَكَ مِنَ ٱلدُّنْيَا ۖ وَأَحْسِن كَمَآ أَحْسَنَ ٱللَّهُ إِلَيْكَ** " ﴿سورة القصص: 99﴾. أما في الأحاديث النبوية فإن الأحاديث المروية في هذا الباب كثيرة جدا نذكر بعضها، يقول رسول الله ﷺ "ما ملأ ابن آدم وعاء شرا من بطنه، حسب ابن آدم أكلات يقمن صلبه، فإذا كان لا محالة فثلث لطعامه وثلث لشرابه وثلث لنفسه" ويقول "المؤمن يأكل من معي، والكافر يأكل من سبعة أمعاء" ويقول عليه الصلاة والسلام "أمسك عليك بعض مالك فهو خير لك" .

يمكننا القول إذن أن تقسيم الاستهلاك في الإسلام يكون حسب الحاجات، وهو على ثلاثة مستويات:

1. **الحاجات الأساسية: تلبيتها** ضرورية لحياة الأفراد: الماء، الطعام، اللباس، السكن...
2. **الحاجات الثانوية:** تلبيتها أساسية لتحسين حياة الفرد: التلفاز، السيارة...
3. **الحاجات التحسينية:** تلبيتها من باب الكماليات: حديقة، مسبح...

هذا وقد رتب الشارع على الاستهلاك الثواب والعقاب فنجد:

1. **الاستهلاك الواجب:** كالإنفاق على الأهل والأولاد، يقول الله عز وجل " **يَسْـَٔلُونَكَ مَاذَا يُنفِقُونَ ۖ قُلْ مَآ أَنفَقْتُم مِّنْ خَيْرٍ فَلِلْوَٰلِدَيْنِ وَٱلْأَقْرَبِينَ وَٱلْيَتَٰمَىٰ وَٱلْمَسَٰكِينِ وَٱبْنِ ٱلسَّبِيلِ** " ﴿سورة البقرة: 215﴾ ويقول " **وَآتِ ذَا الْقُرْبَىٰ حَقَّهُ وَالْمِسْكِينَ وَابْنَ السَّبِيلِ وَلَا تُبَذِّرْ تَبْذِيرًا**" ﴿سورة الإسراء: 26﴾ ويقول النبي صلى الله عليه وسلم "خيركم خيركم لأهله وأنا خيركم لأهلي" ويقول "إذا أنفق الرجل على أهله نفقة يحتسبها فهي له صدقة".

2. **الاستهلاك المستحب:** كأن ينفق المرء على نفسه، كاقتناء المركب الحسن، أو الدار الفسيحة، أو الهاتف الذي يحمل مميزات قد يحتاجها الإنسان في حياته اليومية، أو يقتني كتبا لا يحتاج إليها راغبا في الاستفادة منها كلما وجد الفرصة لذلك. وفي مثل هذا النوع من الاستهلاك يقول النبي ﷺ "أربع من السعادة "الزوجة الصالحة، والمسكن الواسع، والجار الصالح، والمركب الهنيء" وقد روى الأحوص الجشمي عن أبيه قال: رآني رسول الله ﷺ وعلي أطمار، فقال هل لك من مال؟ قلت نعم، قال: من أي المال؟ قلت: من كل قد آتاني الله، من الشاء والإبل، قال: إذا آتاك الله مالا فليُر أثر نعمة الله وكرامته عليك".

3. **الاستهلاك المكروه:** وهو الذي يدخل ضمن قوله تعالى "وَٱلَّذِينَ إِذَآ أَنفَقُواْ لَمْ يُسْرِفُواْ وَلَمْ يَقْتُرُواْ وَكَانَ بَيْنَ ذَٰلِكَ قَوَامًا" ﴿سورة الفرقان: الآية 67﴾ والإسراف هو "صرف الشيء فيما ينبغي زائدا على ما ينبغي" وهذا واضح ظاهر جليّ في سلوكيات الأفراد اليوم، وقد دخل عمر بن الخطاب ﷺ يوما على ولده وعنده لحم، فقال عمر: ما هذا؟ قال

اشتهينا اللحم فاشترينا منه بدرهم، قال عمر: أوكلما اشتهيت اللحم اشتريته؟ كفى بالمرء سرفا أن يأكل كلما اشتهى"[1]. هذا وإن من مظاهر الإسراف[2] اتباع ما يسمى ب"الموضة" كأن يكون للرجل هاتف جيد حديث قادر على استيعاب الملفات دون الخوف عليها أو من فقدانها وقد يكون من ناحية التصوير جيدا فيقتني هاتفا آخر فقط لأنه أحدث، وقس على ذلك في باقي الأشياء كالسيارات والمنازل وغيرها مما عمّت به البلوى.

4. **الاستهلاك الحرام**: وهو اقتناء ما حرمه الله، كإنشاء أمكنة للهو أو مساعدة الأشخاص على شراء الخمر وغيره مما يذهب العقل أو يدمر الذات، أو استعمال المال في قتل الحيوانات، وهذا النوع من الاستهلاك هو ما يطلق عليه في الإسلام "التبذير" والتبذير هو "صرف الشيء فيما لا ينبغي".

5. **الاستهلاك المباح**: وهذا النوع من الاستهلاك لا يدخل في المكروه والحرام ولا يخرج عن المستحب والواجب، لكن مع قدرة المسلم على اختيار أي المنتوجات يريد دون أن يُصادر أي شخص أو أية جهة حريته في الاختيار.

ليتضح أن الاستهلاك الإسلامي يدخل داخل سياق الوسطية والاعتدال، وفي هذا يقول لسان الحق أن "الاقتصاد الإسلامي ليس باقتصاد فردي يميني، ولا بجماعي يساري بمعناه الشيوعي، وإنما هو اقتصاد وسط معتدل بمعناه الإسلامي جمع بين مصلحة الفرد والجماعة"[3].

- **الاستهلاك في الفكر الإسلامي:**

يُعتبر أبو ذر الغفاري ﷺ من أهم مفكري الإسلام الذين حاربوا الإسراف في المجتمع الإسلامي مما جعله يصطدم اصطداما كبيرا بسلطة الدولة (متمثلة في شخص الخليفة عثمان بن عفان ﷺ وكذا معاوية بن أبي سفيان فيما بعد[4]). وقد كان للصحابي أبي ذر نظرية في الاقتصاد الإسلامي مفادها أنه لا استهلاك إلا فيما هو ضروري وفي ذلك يقول "اجعل المال درهمين: درهما تنفقه على عيالك، ودرهما تنفقه في سبيل الله، والثالث يضرك ولا ينفعك. واجعل الدنيا مجلسين: مجلسا في طلب الحلال، ومجلسا في طلب الآخرة والثالث يضرك ولا ينفعك" وقد نادى في أهل مكة "أيها الناس قد قتلكم حرص لا تدركونه أبدا"، كما أنه حرّم الادخار مستندا في ذلك على الآية الكريمة "والذين يكنزون الذهب والفضة ثم لا ينفقونها في سبيل الله فبشرهم بعذاب أليم".

هذا وقد جعل كثير من المفكرين يطلقون على أبي ذر الغفاري "الاشتراكي الأول" والحاصل أن الاشتراكية بمعناها الماركسي لا تصل أبا ذر من أي جهة، ومرد هذا الزعم دعوته – أبا ذر – إلى حرية الأفراد في التملك شريطة أن لا تمس هذه حرية الجماعة.

---

[1] إصلاح المال: أبو بكر بن أبي الدنيا، تحقيق مصطفى القضاه، د.ط، المنصورة، دار الوفاء للطباعة والنشر، 1410، ص108.

[2] يقول سيد قطب "والإسراف بهذا المعنى هو الترف الذي يكرهه الإسلام كراهية شديدة، ويبغض أن يكون المال دولة بين الأغنياء لئلا يؤدي تضخم الثروة لإنفاقها في سبيله، ويعده مصدر شر لصاحبه وللجماعة التي يعيش فيها، وبهذا يكون منكرا يجب على الجماعة أن تغيره وإلا عرضت نفسها إلى التهلكة بسببه" [العدالة الاجتماعية في الإسلام: سيد قطب، ط7، القاهرة، دار الشروق، 1980، ص144] ويقول عن الإسراف أنه "مفسدة للفرد وللجماعة كذلك" [المرجع نفسه]

[3] الوسيط: ص12.

[4] ومن ذلك أن معاوية بنى قصر الخضراء فعارضه أبو ذر بقوله "يا معاوية إن كانت هذه من مالك فهي إسراف، وإن كانت من مال الله فهي خيانة".

يتبين إذن أن أبا ذر لم يكن اشتراكيا إذ لم يدع إلى التأميم أو إلى جعل الثروات في يد المؤسسات التي تُلحق بالدولة، وفي هذا يقول أحمد لسان الحق "يبدو أن نظرية إنفاق المال التي تبناها أبو ذر الغفاري، كما تبناها عمر بن الخطاب ﷺ رواية عن رسول الله ﷺ، أوسع أفقا، وأنفع اقتصاديا واجتماعيا من نظرية فائض القيمة عند الفيلسوف المادي ماركس، على فرق في إثبات الملكية الخاصة في المذهب الغفاري، وتحريمها في المذهب الماركسي"[1].

أما عن الإمام مُحَمَّد بن الحسن الشيباني فإنه يقول "المسألة – أي الإشباع – على أربعة أوجه ففي مقدار ما يسد به رمقه ويتقوى على الطاعة هو مثاب غير معاقب، وفيما زاد على ذلك إلى حد الشبع فهو مباح له محاسب على ذلك حسابا بسير(...) وفي قضاء الشهوات ونيل اللذات من الحلال هو مرخص له محاسب على ذلك مطالب على شكر النعمة وحق الجائعين، وفيما زاد على الشبع فإن الأكل فوق الشبع حرام"[2] ، ويرى ابن الأزرق أن "التبذير والتقتير مذمومان معا"[3] كما نجد الإمام ابن القيم رحمه الله يقول "أما المطاعم والمشارب والملابس والمناكح فهي داخلة فيما يقيم الأبدان ويحفظها من الهلاك والفساد وفيما يعود ببقاء النوع الإنساني ليتم بذلك قوام الأجساد، فيتحمل الأمانة التي عرضت على السماوات والأرض ويقوى على حملها وأدائها، ويتمكن من شكر مولي الأنعام ومسديه"[4] ليتضح أن الاستهلاك لا يتعدى أن يكون وسيلة يتقوّى بها الإنسان لغاية أسمى وهي الاستخلاف الإنساني في الأرض وتحقيق العبودية الكاملة لله عز وجل، فإذا تجاوز ذلك أصبح وبالا.

يرجع ضبط الإسلام لسلوك الاستهلاك لعدة عوامل نذكر منها:

1. **اجتناب الفقر**: إذ المعلوم أن كثرة الاستهلاك لا تزيد الفقير إلا فقرا وتزيد في اغتناء الغني،وفي هذا الباب يقول مُحَمَّد تاويل رحمه الله "من أهم أسباب الفقر،وخاصة في العصر الحاضر: الإسراف والتبذير والإنفاق الفاحش في المعاصي والآثام، والشهوات والحفلات الباذخة والرحلات العابثة، ومجالس اللهو والقمار وإهدار المال بدون حسيب ولا رقيب، فيما يحل وفيما لا يحل، وما ينبغي وما لا ينبغي والجري كل جديد وموضة مباهاة ومفاخرة وإظهارا للثراء، وهو أمر كثيرا ما تنتهي عاقبته بالفقر المدقع، والإفلاس المحقق، والحسرة والندامة بعد وقوع الكارثة، وفوات الأوان كما قال تعالى «ولا تجعل يدك مغلولة إلى عنقك ولا تبسطها كل البسط فتقعد ملوما محسورا» وهو بذلك يكوّن سببا من أسباب الفقر التي تعرّف الإسلام عليها ونبّه على خطورتها وعمل على إبطال مفعولها والوقاية منها"[5]

---

[1] منهج الاقتصاد الإسلامي في إنتاج الثروة واستهلاكها، أحمد لسان الحق، د.ط،، الدار البيضاء، دار الفرقان للنشر الحديث، 1987، ج3/ ص8.

[2] الكسب، مُحَمَّد بن الحسن الشيباني، تحقيق سهيل زكار، د.ط، دمشق، الباقوتة الحمراء، 1400، ص104.

[3] بدائع السلك في طبائع الملك: أبو عبد الله بن الأزرق، تحقيق علي سامي النشار، د.ط، بغداد، دار الحرية للطباعة، 1977، ج2/ ص12.

[4] مفتاح دار السعادة ومنشور ولاية أهل العلم والإرادة، شمس الدين ابن القيم الجوزية، تحقيق علي بن حسن بن علي، ط1، المملكة العربية السعودية، دار ابن عفان، 1996، ج2/ 17.

[5] مشكلة الفقر والوقاية والعلاج من المنظور الإسلامي: مُحَمَّد التاويل، ط1، فاس، منشورات البشير بنعطية، 2019، ص47

2. **توسيع دائرة الأمراض النفسية**: الاستهلاك المفرط يؤدي إلى المباهاة والتكبر، وهذا السلوك يدفع الأفراد إلى داخل دوامة الهموم التي تجبرهم على المحاربة للوصول إلى المستوى الذي وصل إليه غيرهم، وهذا ما نشهده اليوم خصوصا في ظل ما يقدم عليه العديد من "المؤثرون والمؤثرات" من تباهي بالسيارات والملابس والتي تحمل أسماء لماركات عالمية، مما يغير من سلوك المتابعين. وعلى هذا أصبح الشعار الأساس في عصر الاستهلاك "أرني ما تشتريه وسأخبرك من أنت" وهذا ما يطلق عليه علماء النفس ب"الاستهلاك الاستعراضي" ولهذا اعتبر بودريار "الاستهلاك ليس وسيلة لإشباع الرغبات فقط بل وسيلة للتمايز".

3. **التولي عن ذكر الله**: **فالاستهلاك** المفرط يؤدي إلى الانغماس في الشهوات واللذات وإعطاء أهمية كبير للمادي على حساب الروحي.

4. **تهديد الثروات الطبيعية**: الاستهلاك أكثر يؤدي إلى زيادة الإنتاج أكثر وبالتالي استخدام ثروات طبيعية بشكل مبالغ فيه مما يهدد نفاذها في المستقبل، زيادة على الضرر التي تعانيه البيئة جراء الإنتاج المفرط.

هذه إذن بعض الآثار السلبية للاستهلاك، وكلها يحرمها الإسلام ويدعو إلى اجتنابها، لتكون العناصر المكونة لسلوك المستهلك المسلم:

1. **الرشد الاقتصادي**: العقلانية في التدبير يقول تعالى "وَلَا تُؤْتُواْ ٱلسُّفَهَآءَ أَمْوَٰلَكُمُ ٱلَّتِى جَعَلَ ٱللَّهُ لَكُمْ قِيَٰمًا وَٱرْزُقُوهُمْ فِيهَا وَٱكْسُوهُمْ وَقُولُواْ لَهُمْ قَوْلًا مَّعْرُوفًا" ﴿سورة النساء: 5﴾؛
2. **البعد الزمني لسلوك المسلم**: ونعني به الغاية التي يعيش من أجلها المسلم، فهي لا توقف على الدنيا، إذ الدنيا فانية ولكن الغاية الحقيقية للمسلم هي الآخرة، وهذا يؤثر بشكر مباشر على سلوكه ويجعله أكثرا زهدا في الدنيا.
3. **الحرية الموجهة**: وفي هذا يقول لسان الحق "حقا إن الأموال تبدو وحسب الشكل القانوني كأنها في ملك الأفراد، ولكن بمقتضى المصلحة العامة، واعتبار النفع العميم، تعود وكأنها في ملك الأمة وفي حوزتها فيستنبط من ذلك أن التملك له اعتبار قانوني ينظم ملكية الأفراد، واعتبار معنوي يتيح فرصة التوجيه، وقد يتيح فرصة التدخل عن الاقتضاء"[1] ويقول سيد قطب أن "صاحب المال ليس حرا في غل يده يتصرف فيه كما يشاء، أو في الإنفاق منه كيف يشاء".
4. **المنفعة المادية والروحية**: وقد تقدم الحديث عنها.

أما عن ضوابط الاستهلاك في الإسلام، فهي تتحدد كالآتي:

1. معيار الحلال والحرام؛
2. التوسط والاعتدال؛

[1] منهج الاقتصاد الإسلامي: ج3 / ص16.

3. اعتبار الترتيب الثلاثي: الضروريات (تتوقف عليها أمور الدنيا)، الحاجيات (رفع الضيق والحرج)، التحسينيات (الرفع من جودة حياة الأفراد)؛

4. حد الكفاية.

المحور الثاني: الاستهلاك بين العقلنة الإسلامية والاستلاب الغربي

يتبين إذن أن الاستهلاك مسألة جوهرية في الحياة الاقتصادية والاجتماعية، فإذ يعكس القيم والمفاهيم التي توجه الإنسان في تعامله مع موارده ومع الآخرين. فمنذ الثورة الصناعية أصبحت أنماط الاستهلاك في العالم الغربي محكومة بإيقاع سريع تحت تأثير النظام الرأسمالي والذي جعل الاستهلاك المحرك الرئيسي للنمو الاقتصادي، يركز هذا النظام على تحقيق الربح بأية وسيلة حتى وإن كان ذلك على حساب قيم العدالة الاجتماعية أو البيئة أو التوازن بين الإنسان واحتياجاته الحقيقية.

في هذا السياق يبرز مفهوم "التسيب الرأسمالي"، الذي يعكس هيمنة منطق السوق على حياة الأفراد والمجتمعات، فتحت هذا المنطق، يتحول الإنسان من كائن عاقل إلى كائن مستهلك، تسيره الرغبات المادية فيُدفع إلى استهلاك مالا يحتاجه، في مقابل إهمال الأولويات الحقيقية. هذا الواقع أصبح مقلقا بسبب التأثيرات السلبية على البيئة والاستنزاف المفرط للموارد الطبيعية وتزايد التفاوت الاجتماعي بين الفئات المختلفة.

وفي مقابل هذا النموذج الرأسمالي حاولت الاشتراكية في مراحلها المختلفة تقديم بديل قائم على العدل والمساواة، لكن الإفراط في السيطرة المركزية على وسائل الإنتاج وتوزيع الموارد أدى إلى "الإجحاف الاستهلاكي" حيث تم تجاهل حوافز الابتكار والإبداع الفردي، مما أثر على الكفاءة الاقتصادية وأدى في النهاية إلى انهيار بعض الاقتصادات التي تبنت هذه الفلسفة.

أمام هذه التحديات تطرح العقلنة الإسلامية للاستهلاك بديلا وسطا، فالاقتصاد الإسلامي ينطلق من مبدأ الأخلاق والتوازن بين المصلحة الفردية والمصلحة الجماعية، بين الرغبات المادية والقيم الروحية، فالإسلام لا يعارض استهلاك السلع، لكنه يشترط أن يكون الاستهلاك عقلانيا يخدم احتياجات الإنسان الفعلية دون إفراط أو تفريط، وهنا يبرز مفهوم التوسط أو الاعتدال الذي يقوم عليه النظام الاقتصادي الإسلامي. هذا المفهوم يضع حدودا أمام الجشع المادي ويعيد الإنسان إلى دوره الطبيعي باعتباره خليفة في الأرض، مكلفا بالحفاظ على مواردها وضمان العدالة الاجتماعية.

يقدم الإسلام نظاما أخلاقيا عالميا للاستهلاك يتجاوز الحدود الجغرافية أو الثقافية، فهو يدعو إلى استخدام الموارد بطريقة رشيدة، تحافظ على البيئة وتضمن توزيع الثروات بعدالة بين جميع أفراد المجتمع، وفي مواجهة التحديات البيئية والاجتماعية التي خلفتها أنماط الاستهلاك الغربية، يبدو من الضروري إعادة النظر في هذه الأنماط ومحاولة تبني نهج جديد قائم على قيم أخلاقية وإنسانية.

إن هذه القيم التي تتأسس على القرآن الكريم والسنة النبوية، تمنح الاقتصاد الإسلامي إمكانيات واسعة ليكون نموذجا عالميا بديلا يسهم في حل الأزمات الاقتصادية والاجتماعية التي يعاني منها العالم اليوم، فبينما تسعى الرأسمالية لتعظيم الربح بأي ثمن، وتتعثر الاشتراكية في تحقيق توازن بين العدالة والكفاءة، يقدم النظام الإسلامي منظورا شاملا للاقتصاد يعترف بالبعد الروحي للأفراد ويضع في الاعتبار حقوق الجميع في الوصول إلى الثروة والموارد.

في هذا المحور، سنتناول بالنقد والتحليل النموذج الغربي للاستهلاك في مبحثين: الأول يتناول التسيب الرأسمالي والإجحاف الاشتراكي، والثاني يستعرض الأخلاق الإسلامية كإطار لبناء اقتصاد عالمي عادل ومستدام.

الفصل الأول: الاستهلاك الغربي بين التسيب الرأسمالي والإجحاف الاشتراكي

جاء هذا المبحث لنقض النظرية الرأسمالية وكذا النظرية الاشتراكية في مسألة الاستهلاك، مع مقارنتهما بالاقتصاد الإسلامي والذي نعتبره البديل الحضاري الوحيد القادر على حل المعضلات التي يطرحها عالم اليوم، باعتبار أن الاقتصاد الإسلامي جاء حسنة بين سيئتين ووسطا بين طرفين متطرفين يوازن بين الإجحاف والتسيب إذ لا إفراط ولا تفريط[1]، وفي هذا يقول عثمان عبد الكريم"إذا كانت الأنظمة الاقتصادية المعاصرة تتجه وجهتين رئيسيتين، إحداهما وجهة الاقتصاد الحر والأخرى وجهة الاقتصاد الاشتراكي، وإذا كان الاقتصاد الحر يعتمد على المصلحة الشخصية والحرية الفردية في التملك وتنمية الملكية متحاشيا تدخل الدولة، وإذا كان الاقتصاد الاشتراكي يعتمد من العكس من ذلك على تغليب مصلحة المجتمع على الفرد وبجعل الدولة مالكة كل شيء وموجهة للاقتصاد كله، فإن النظام الإسلامي يقوم على تحقيق المصلحتين معا: مصلحة الفرد ومصلحة الجماعة، لأنه يحد من حرية الأفراد الاقتصادية بالمقدار الذي يؤمن بمصلحة الجماعة، فهو نظام وسط في تحقيق التوازن بين الطبقات والأفراد"[2].

- **الاقتصاد الرأسمالي والاقتصاد الاشتراكي:**

لابد لنا وقبل الحديث عن النظرة الغربية للاستهلاك التعريف بالاقتصادين الرأسمالي والاشتراكي باعتبارهما يسيطران على المذاهب الاقتصادية الأخرى، ويصدران آراءهما إلى العالم الثالث والذي تدخل ضمنه الدول العربية والإسلامية.

1. **النظام الرأسمالي**: وهو النظام الذي يقوم أساسا على الملكية الفردية لوسائل الإنتاج، والذي يسعى فيه كل فرد إلى تحقيق أكبر مصلحة خاصة ممكنة، فإذا كان الفرد مستهلكا سميت المصلحة إشباعا، وإذا كان منتجا سميت المصلحة ربحا. يقوم النظام الرأسمالي على الحرية في جميع المجالات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، ويرتكز على الملكية الخاصة، حرية التعاقد، كما يقتصر دور الدولة على حماية حقوق الأفراد وحراسة مكاسبهم، يقول أحمد لسان الحق "النظام الرأسمالي

[1] وفي ذلك يقول لسان الحق أن "الاقتصاد الإسلامي ليس بنظام رأسمالي ولا شيوعي إنما هو بسماته وذاتيته ومقوماته واستقلاله نظام إسلامي صرف، لم يطبع بطابع الإسراف الغربي، ولا بالإقتار الشرقي، فجاء حسنة بين سيئتين، ومزية بين زلتين: زلة الإفراط وزلة التفريط" [منهج الاقتصاد الإسلامي: ص82].

[2] معالم الثقافة الإسلامية: عبد الكريم عثمان، ط1، بيروت، 1969، د..ت، ص 235.

السائد في الغرب نظام فردي يركز على الملكية الخاصة وعلى رأس المال، وعوامل الإنتاج بيد الأفراد والشركات، كما يركز على الإنتاج أكثر من التوزيع، وهو نظام مطبوع بطابع المصلحة الشخصية كجزء من المصلحة العامة"[1] ويقول عن النظام الرأسمالي أنه "أمّن حرية التملك وحرية الإنتاج وحرية الاستهلاك"[2] ، ويمكننا أن نعدّد مبادئ النظام الرأسمالي فيما يلي:

- قانون المنفعة الشخصية؛
- قانون المنافسة الحرة؛
- قانون الملكية الخاصة واعتمادها أساس التنافس في ميدان الإنتاج؛
- قانون العرض والطلب وحرية الأسواق؛
- قانون نظام الفوائد البنكية الناشئ عن النظام النقدي؛
- قانون الأجر، وهو ثمن اليد العاملة؛
- قانون المبادلة الدولية.

كما يقول صاحب كتاب "ازدهار الرأسمالية" "تتميز العقلية الرأسمالية بارتكازها على ثلاثة مبادئ: مبدأ التملك، مبدأ المنافسة، ومبدأ العقلانية أي تقييم كل شيء من منطلق حجم المردودية وتكاليف الإنتاج بحيث لاشيء هناك يقف في وجه الفرد للتقليل من حرية نشاطه الاقتصادي سوى كفاءته الشخصية واحترامه لحقوق غيره"[3].

1. **النظام الاشتراكي**: أما عن النظام الاشتراكي فهو نظام تسيطر فيه الدولة على الموارد المالية والبشرية، وتقوم عن طريق هيئات إدارية للتخطيط بتوجيه الإنتاج وتوزيع الناتج الإجمالي على نحو يضمن التوازن بين الإنتاج والاستهلاك وبين الادخار والاستثمار. يقول عنه لسان الحق أنه "يقوم على أساس مذهب مادي جماعي، متناقض مع النظام الرأسمالي أساسا وهدفا وسيلة وغاية، فبقدر ما يغالي النظام الرأسمالي في تقدير الفرد، ورعاية مصالحه الشخصية، نرى النظام الشيوعي يغالي هو الآخر في تقدير الجماعة ورعاية مصالحها، مما جعل الفرد عاملا من عوامل الإنتاج ينتج ويستهلك، كما تنتج الآلة وتستهلك، وقد لا يكون حقه أكثر من تلقي الضروريات، مكافأة له على العمل الذي يقوم به لصالح الجماعة مع اعتبار مبدأي (من لا يعمل لا يأكل) و (كل حسب قدرته، ولكل حسب عمله) ثم لا حرية التملك ولا حرية الإنتاج ولا حرية الاستهلاك ولا حرية التعبير ولا حرية الرأي، ولا حرية تقرير المصير"[4]. هذا وتتحدد مبادئ النظام الاشتراكي فيما يلي:

- اعتماد مصلحة الجماعة في شخص الدولة؛

[1] الوسيط: ص7.
[2] المرجع نفسه.
[3] من كتاب الاقتصاد الإسلامي: علال الخياري: ص36.
[4] الوسيط: ص8.

- نزع الملكية الخاصة وتأميم كل وسائل الإنتاج قصد تكوين ملكية الدولة؛
- اشتراكية الإنتاج والاستهلاك والارتكاس بينهما؛
- مبدأ المساواة وتكافئ الفرص أمام الأفراد؛
- إقامة نظام التكافل ومنع التسول؛
- فائض القيمة والعمل الإضافي؛
- نظرية التطور الاقتصادي؛
- المبادلة الدولية؛
- قيمة السلعة، وما تتكون به أو تتحدد.

يتضح إذن أن النظامين الاقتصاديين الغربيين – الرأسمالي والاشتراكي – لا يهتمان إلا بما هو مادي ولا يكون هذا الاهتمام إلا على حساب ما هو روحي نفسي، وعلى هذا الأساس أصبحت المجتمعات الغربية تعاني من أمراض نفسية كثيرة من قبيل الاكتئاب، ومردّ هذه المعضلات إلى الاقتصاد بالدرجة الأولى خصوصا على مستوى الاستهلاك كما سيأتي بيانه.

- **قراءة نقدية لحضارة استهلاكية غربية:**

انتقد العديد من المفكرين والفلاسفة الاستهلاك الغربي وهناك من تناول هذا السلوك – السلوك الاستهلاكي – في العديد من كتبه بالنقد، من أمثال جون بودريار في "مرآة الإنتاج" و "التبادل الرمزي للموت" و "مجتمع الاستهلاك" وزيجمونت باومان في"الحداثة السائلة" و إيريك فروم في "الإنسان المستلب" و جورج لاتوش في "تغريب العالم"(...)، هذا وبعد أن كان الإنسان صاحب معنى وصاحب غاية أضحى اليوم تائها ومنفلتا لا غاية له، خصوصا مع مجيء فلسفة "ما بعد الحداثة" التي أصبحت تؤمن باللامركز، وتدعو الإنسان المعاصر إلى الاستهلاك أكثر . ارتبط مفهوم "ما بعد الحداثة" ارتباطا وثيقا بالعولمة والاقتصاد ليشكل رأسمالية ليبرالية وسمها فوكوياما بنهاية التاريخ[1] وعلى هذا الأساس أصبح الإنسان ما بعد الحداثي إنسانا مستهلكا وبكثرة، لا يلتفت إلا إلى شهواته وملذاته فيصيب منها ما يقدر عليه دون التفكير في أنه قد يفقد جرّاء هذه الممارسة إنسانيته أو على الأقل أنه سيخالف الفطرة بذلك، وجراء هذا الاستهلاك المفرط وكما أصبحت تظهر لدينا أنواع شاذة من المعاملات، كذلك أصبحنا نلحظ أفعالا شاذة تهدد الإنسان في إنسانيته، وعلى هذا الأساس وجدنا تيري إيغلتون يقول "إن واقع السوق الاستهلاكية في عالم ما بعد الحداثة هو منطق التعدد والملذات وكل ما هو عارض وسريع الزوال. إنه شبكة كبيرة من الرغبات الخالية من أي مرتكز، حين يتحول الأفراد جميعهم إلى آثار عابرة"[2] لقد أصبح إنسان ما بعد الحداثة كائنا مستهلكا حد الجنون بل أصبح حيوانا مستهلكا لا يفكر إلا في شهوته أين يضعها دون الخضوع إلى الدين – النهضوي بالنسبة لأوروبا – أو العقل – الحداثي – والذي قد يزن بميزان حسن في

[1] انظر: نهاية التاريخ وخاتمة البشر: فرانسيس فوكوياما، ترجمة حسين أحمد أمين، ط1، القاهرة، مركز الأهرام للطباعة والنشر، 1993.

[2] أوهام ما بعد الحداثة: تيري إيغلتون، تعريب منى سلام، د.ط، القاهرة، أكاديمية الفنون، د.ت، ص225.

بعض الأحيان. إن منظور الإنسان ما بعد الحداثي منظور اقتصادي، بحيث أريد له الاستهلاك وإشباع الرغبات والحصول على اللذة الآنية، وعلى هذا فإن ما بعد الحداثة "رفضت المثقف الداعي إلى التقدم لأنها اعتبرت أن الحداثة قد أوصلت إلى الإنتاج والاستهلاك الجماهيريين، والعقل حاصرته الجماهير التي جعلت أدوات الحداثة نفسها تخدم لذتها وأغراضها الأكثر ابتذالا كما اعتبرت العقل الحديث صار أداة تخدم الأفراد الأغراض السياسية الأكثر تعسفا"[1].

يعبر إيريك فروم عن رأيه في هذه المعضلة بقوله "في القرن 19 كان بإمكان المرء أن يقول: مات الله ، ويجب على الفرد أن يقول في القرن 20 مات الإنسان. وما وصلنا إليه اليوم هو: لقد مات الإنسان لتحيى الأشياء لقد مات الإنسان ليحيى منتوجه"[2] ويقول "تطور التصنيع والاقتصاد الحديثين، وأصبحا يحتاجان للإنسان كشرط لكي يقومان، هذا الإنسان الذي يستهلك ولا يمتلك إلا القليل من الفردانية ويكون مستعدا لتقبل سلطة مجهولة، حتى وإن كان يحمل وهم كونه حرا لا يعيش تحت سيطرة أبة سلطة"[3] لهذا دعا إلى "إعادة إحياء نهضة إنسانية"[4] فإيريك فروم ينتقد الاستهلاك الغربي الذي يقوده مبدأ التبذير ففي نظره هناك أسلوبين في الحياة هما التملك والكينونة وهما طريقان يحددان الفوارق بين شخصيات الأفراد والأنماط المختلفة للشخصية الاجتماعية"[5] وأما عن الفارق بين الأسلوبين هو فارق بين مجتمع محوره الأساس الناس وآخر محوره الأساس الأشياء[6]، ليصبح شعار الإنسان المعاصر "أنا أستهلك إذا أنا موجود"[7]

لقد أصبح الإنسان المعاصر إنسانا مستهلكا بامتياز، ونتاجا لهذا الاستهلاك المفرط اندثرت القيم وأصبحت التفاهة أصلا[8] كما أصبح التافهون قدوة يتصدرون المشاهد المهمة في المجتمعات سواء من الغربية أم العربية وأصبح تهييج الغرائز للدفع بالإنسان للاستهلاك توجه الشركات يقول باومان "الحياة التي تتمركز على الاستهلاك تستغني عن الضوابط لأن ما يقودها هو مبدأ الإغراء والأماني المتقلبة باستمرار، حيث يتم تحويل ما هو رفاهي اليوم ليتخذ صيغة الضروري غدا، والشغل الشاغل للفرد هو تطوير رغبات جديدة بفعل المغريات الجديدة"[9] وعلى هذا الأساس "يزداد كم الحاجات ولو كانت زائفة بسبب المغريات الجديدة التي تعمل على تطوير رغبات جديدة، هذا في حين تخضع الحياة المتمركزة حول دور المنتج إلى قواعد ومعايير، حيث أن للفرد حد أدنى من الحاجات الضرورية التي لابد من الحاجات الضرورية التي لابد من إشباعها والتي تبقيه على قيد الحياة، وكل ما يعلو عليها يدخل في باب

[1] ما بعد الحداثة: محمد سبيلا وعبد السلام بنعبد العالي، ط1، الدار البيضاء، دار توبقال، 2007، 1/ص41.

[2] الإنسان المستلب: ص62.

[3] المرجع نفسه: ص47.

[4] المرجع نفسه: ص54.

[5] الإنسان بين الجوهر والمظهر: إيريك فروم، ترجمة سعد زهران، د.ط، الكويت، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، د.ت، ص30.

[6] المرجع نفسه.

[7] المرجع نفسه، ص40 .

[8] انظر: نظام التفاهة آلان دونو، ترجمة مشاعل عبد العزيز الهاجري، ط.1، بيروت، دار سؤال للنشر، 2020.

[9] الحداثة السائلة: زيجمونت باومان، ترجمة حجاج أبو جبر، ط1، بيروت، الشبكة العربية للأبحاث والنشر، 2016، ص131.

الرفاهية الذي ينبغي تجنب السير في طريقه، لأن كل انتهاء للرفاهية خطيئة"[1] ويقول "لقد بتنا نعيش واقعا يشهد على إثارة الغرائز من خلال ظاهرة التسوق التي أضحت هوسا يسكن المستهلكين، ليصبح بذلك إدمانا وظاهرة قهرية تفرزها مؤامرة الإعلانات التلفزيونية التي تعمل على الإثارة المصطنعة لطلب اللذة"[2] وعلى هذا الأساس أصبح المستهلك داخل دائرة الإجبار دون أن يعي أنه أنه كذلك وأصبح هناك "استهلاك مفروض مؤسس على الجشع، هناك ضغط للأكل أكثر، للتبضع أكثر للاستهلاك أكثر، للاستعمال أكثر"[3] و"أصبح التسوق طقسا يقوم به المستهلك بشكل يومي، وكأن الاستهلاك بذلك يمنح المرء هوية"[4] وأصبح الشعار الأساس للإنسان المعاصر "أنا مستهلك إذا أنا موجود".

لقد أضحى الإنسان العصري تافها إلى حد عبادة الهوى "أفرأيت من اتخذ إلهه هواه" إذ جعل من الاستهلاك دينا جديدا معبودا من دون الله، فهو "الدين الذي أفرزته التقنية فسلبت من المرء قوته الذاتية من خلال عالم إشهار يعد بالخلاص ليقدم الدين بذلك في شكل برامج ترفيهية أو على شكل تسويقي ثقافي"[5] ليتضح أن "التصنيع خلق إنسانا غريبا عن ذاته يركع لمنتوجات يده، مشغول دائما بالاستهلاك، فهو إما يلهو أو يعمل وليس هناك ضرورة لكي يكون واعيا مادام قد اختصر وجوده في نسق من الرغبات وأضحى محكوما بالنشرات الإشهارية معجبا بكل ما يسمع وما يراه"[6]

أما ماركوز فهو يرى أن الإنسان الذي يعيش في المجتمع الاستهلاكي "يعيش في حالة استنفار وتعبئة، لأن دولة الرفاه التي يحيا في ظلها هي دولة حرب والمجتمع مجتمع دفاعي فالعدو ماثل وحاضر أبدا وهو لا يعلن عن وجوده عرضا في أوقات الأزمة بل هو حاضر في حالة الأشياء العادية"[7]، كما يحدثنا جورج لاتوش عن علاقة الاستهلاك بالاستعمار قائلا "أحدث الاستعمار انقلابا عميقا في الهياكل الاقتصادية لكافة مناطق العالم، حتى أقاصي المعمورة، وتأثرت كافة الشعوب بعمل السوق العالمي وتسهم في التقسيم الدولي للعمل من خلال قلب أوضاع التنظيمات التقليدية للإنتاج والاستهلاك بواسطة متطلبات السوق (...،) أقامت أوروبا سوقا عالميا واحدا فدمجت التجمعات الأكثر همجية في النظام الآلي الواحد"[8] يقول "هكذا يجري تعميم الطموح إلى التنمية، فالتنمية هي التطلع إلى نمط الاستهلاك الغربي"[9]

---

[1] المرجع نفسه.

[2] المرجع نفسه: ص140.

[3] الإنسان المستلب: ص62.

[4] الحداثة السائلة: ص140.

[5] الإنسان المستلب: ص35.

[6] المرجع نفسه: ص111.

[7] الإنسان ذو البعد الواحد: هربرت ماركوز، ترجمة جورج طرابيشي، ط3، بيروت، منشورات دار الآداب، 1988، ص87.

[8] تغريب العالم: سيرج لاتوش، ترجمة خليل كلفت، ط2، الدار البيضاء، النجاح الجديدة، 1999ص26.

[9] المرجع نفسه.

وعلى هذا الأساس يكون الإسلام هو الحل الأنجع لتفادي هذه المشاكل النفسية وفي مقدمتها الاستهلاك ف"الإسلام يسير في سياسة المال على هدى نظريته العامة، وفكرته الشاملة، ويلاحظ أولا في هذه السياسة – سياسة المال – تحقيق معنى العبودية لله وحده، بأن يخضع تداول المال لشرع الله، وهذا الشرع يحقق مصلحة الفرد ويحقق مصلحة الجماعة، ويقف بين ذلك قواما، ولا يضار الجماعة، ولا يقف في وجه الفطرة، ولا يعوق سنن الحياة الأصيلة، وغاياتها العليا البعيدة"[1] ويقول أحمد لسان الحق "إن الإسلام أمام أمام حرية الفرد، رغم ما خوله من حق الملكية الفردية لم يسلطه على تبذير ما بيده من مال الله الذي استخلفه فيه عباده الصالحين، مصداقا لقوله تعالى «وأنفقوا مما جعلكم مستخلفين فيه» كما لم يمكنه في ظل الشريعة من أي فرصة تمكنه ن مص الثروة من يد الأفراد من دون إعطاء المقابل أو العوض، وأكل أموال الناس بالباطل"[2] ويقول "فقد اقتضت الحكمة الإلهية أن يعمل كل فرد بحرية بحرية فيما قسمه له من مال الله – ومال الأمة – الذي استخلف فيه عباده وكلاء ومتصرفين، لا يكون منهم إلا ما أكلوا فأفنوا أو لبسوا فأبلوا أو تصدقوا فأبقوا، وليس من حقهم الإسراف والتبذير والإتلاف، إنما أمرهم الله بالإنفاق الذي يعتبر الأصل الأصيل لمعنى الاشتراك في الانتفاع بالمال، كما أمرهم بالإيمان، فقال «آمنوا بالله ورسوله وأنفقوا مما جعلكم مستخلفين فيه» فكان عليهم في الظروف العادية، وحين يكونوا أحرارا أن ينفقوا من تلقاء أنفسهم دون أيما إيعاز و تدخل الدولة"[3].

ليتضح أن الاستهلاك وعلى الرغم من أنه ضرورة بشرية لتنامي الحياة وتطورها، إلا أن الإكثار منه والإفراط فيه يدمر المجتمعات ويقتلها "فالاستهلاك المادي مصيدة تدميرية " على حد قول إيريك فروم، فشأنه – الاستهلاك – في ذلك شأن رأس يانوس[4] ، لهذا لهذا كان الإسلام سباقا إلى ضبط سلوك الأفراد داخل المجتمع.

الفصل الثاني: أخلاق إسلامية لاقتصاد عالمي

يقول لسان الحق أن "النظام الاقتصادي الإسلامي في مبادئه – لا في كثير من مجتمعاته – نظام وسط معتدل ليس بفرد مجحف ولا بجماعي متطرف لم يطبع بطابع الإسراف الرأسمالي ولا بالإقتار الشيوعي، جمع بين عنصر المنافسة وميزة انتشال الضعيف، تسير المجتمعات – إن تمسكت بشريعته – في اعتدال واتزان إلى تحقيق عدالة اجتماعية ومساواة يتكافؤ بموجبها الأفراد والجماعات في الواجبات والحقوق، أخذا بمصلحة الفرد وأخذا بمصلحة الجماعة، حتى لا ينهض جانب على حساب جانب، أو يبغي حق على حق، أو تطغى مصلحة على مصلحة. إنه نظام رباني، نظّم الميادين وقنن القوانين وأحل الحلال وحرم الحرام، حرم ما ثبت ضرره الاقتصادي أو الاجتماعي أو الصحي أو الخلقي...وأرشد ديننا وخلقا إلى رعاية الحقوق وأداء الواجبات والعمل بوحي الضمير...

[1] العدالة الاجتماعية في الإسلام: ص113.

[2] الوسيط: ص12.

[3] منهج الاقتصاد الإسلامي: ص14.

[4] وهو الإله ذو الوجهين في الأساطير الرومانية، دلالة على الإيجابي والسلبي، الخير والشر...

نظام مكن الفرد من حرية الكسب والعمل وحرية السعي والتملك، وحرية الإنتاج والاستهلاك، لكن قيد تصرفه بالرشد وعدم السفه، حتى لا يعود عمله على مصلحة الجماعة..."[1]

تعتبر الأخلاق وحدة ضرورية في الإسلام، إذ لا يمكننا الحديث في أي ميدان من الميادين إلا بمعية الأخلاق، وقد جاء النبي ﷺ لتتميم مكارم الأخلاق، كما مدحه الله عز وجل بقوله "وإنك لعلى خلق عظيم" فالأخلاق هي التي تساهم – وبطريقة مباشرة – في ديمومة الدول، وتساهم في نهوضها، ولا حياة إنسانية بدون أخلاق.

هذا ويمكننا تعريف الأخلاق في الميدان الاقتصادي على أنها "السلوك المرتبط بما يعبر عنه بالاقتصاد الاجتماعي، ويتمثل في إخلاص الأفراد، وتقبلهم لمفهوم العدالة الاقتصادية والاجتماعية، وما تمليه من إقامة ميزان العدل كلما أريد توزيع الثروة أو الاستفادة من مواردها، ويمثل في مدى استعداد الأغنياء للتطوع ومشاركة الغير، كما تجلى في تنازل أغنياء الأنصار عن استغلال أقساط من أراضيهم لفقراء المهاجرين وعلى سماحتهم وتقلبهم لمفهوم العدالة الاجتماعية"[2] فالأخلاق إذن لا تنفك عن الشأن الاقتصادي شأنها في ذلك شأن الميادين الأخرى من مجال سياسي وعسكري وعلمي ورياضي (...) فلا يُقبل الخداع ولا التعصب ولا الممارسات التي تضر بالغير، على عكس النظريات الغربية التي لا تؤمن إلا بالمصلحة الفردية في ظل شعار جامع هو "الغاية تبرر الوسيلة".

والبشرية اليوم أحوج ما تكون إلى أخلاق عالمية سمحة تجعلها تعود إلى جادّة الصواب، خصوصا في مجالي الاقتصاد والسياسة، وقد تقدم الحديث عن الاستهلاك باعتباره مبحثا مهما من مباحث الاقتصاد، وكيف أن الإنسان المعاصر –الحداثي وما بعد الحداثي[3] – أصبح يتقلب في غياهب الجهل والدمار إذ أضحى آلة إما منتجة أو مستهلكة، كما تقدم. ليصبح الحديث الآني – ونتاجا للإستهلاك المفرط – حول ما بعد الإنساني والذي سيحل محل الإنسان.

وكبديل حضاري يطرح الإسلام نفسه باعتباره النموذج الوحيد القادر على تجاوز الأزمات الاقتصادية العالمية، فالعالم وإبان حكم المسلمين للعالم لم يعرف مشاكل اقتصادية من قبيل التضخم وغيره، وذلك راجع لقوة الاقتصاد الإسلامي، على أننا نشير إلى أن المعاملات المالية التي تطورت اليوم وإن كانت تبدو في ظاهرها جديدة أو آنية إلا أن أصل التعامل معها موجود في الشريعة الإسلامية، إذ وضع لنا الشارع الحكيم الخطوط العريضة في كل أبواب الاقتصاد.

---

[1] الوسيط: ص11.

[2] المرجع نفسه: ص32 .

[3] ومن مظاهر الحداثة وما بعد الحداثة سقوط الأخلاق وخصوصا منها الأخلاق الدينية، وقد طرح العديد من الفلاسفة سؤال أصل الأخلاق، ومن هؤلاء الثلة نجد نيتشه الذي كتب كتابا وسمه ب"في أصل الأخلاق" [انظر: أصل الأخلاق وفصلها: فريديريك نيشه، ترجمة حسن قبيسي، ط2، بيروت، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، 1983].

نريد بحديثنا عن "أخلاق عالمية لاقتصاد إسلامي " أن نعيد العالم إلى جادة الصواب، عالم أصبح كل شيء فيه مباح، وأصبح الإنسان نفسه سلعة رخيصة، وبعد أن جاء الإسلام ليحارب الجاهلية الأولى التي أمر الله بتجاوزها بإعتاق العبيد والإماء وتقدير الإنسان، وتوقيره، بحكم اصطفاء الله له، عاد هذا الإنسان إلى عبودية أشد مما كانت عليه[1] إذ الإنسان المعاصر أصبح عبدا دون أن يعي ذلك عكس الإنسان الجاهلي (على سبيل المثال).

تقدم الحديث في شذرات متفرقة عن نظرة الإسلام للاستهلاك، وتبين لنا بالحجة والدليل أن الإسلام وعلى الرغم من أنه دعا إلى الاستهلاك إلا أنه حارب الإفراط فيه، ورتب على ذلك العقاب الدنيوي والأخروي، كما أوردنا أقوال الفقهاء في المسألة، إذ لا إسراف ولا تبذير في الإسلام، وأن الترف من عمل الشيطان، لننتقل للحديث عن الأخلاق الإسلامية العالمية في كثير من المعاملات التي يمكن تصديرها على أنها حل أنجع لتجاوز هذه الأمراض النفسية المتفشية في عالم اليوم، وفيما يلي إجابة عن السؤال المطروح: لماذا الإسلام وليس غيره؟.

- **أخلاق الإسلام أخلاق كونية:**

يقول ابن خلدون أن "إذا فسد الإنسان في قدرته على أخلاقه ودينه، فقد فسدت إنسانيته وصار مسخا على الحقيقة، وبها الاعتبار"[2].

قلنا أن الإسلام دين كوني، وأن استدعائه أصبح ضرورة ملحّة خصوص في خضم هذه التقلبات التي يعيشها عالم اليوم وعلى هذا الأساس لا بد بادئ ذي بدء أن نشير إلى أن مصادر الأخلاق في الإسلام تتحدد في ثلاثة مصادر، وهي كالآتي:

1. **الفطرة**: فالإنسان مجبول على حب الأخلاق الحسنة وكره الأخلاق السيئة، وعلى الرغم من أن الاختلافات الكثيرة بين الأفراد والجماعات إلا أن اتفاقهم كان على الفضائل والأخلاق المهمة كالصدق وحفظ الأمانة والوفاء والإحسان والعدل...، ونبذ الرذائل كالظلم والجور والخيانة والتعصب والكذب...
2. **الدين**: والمقصود هاهنا ما جاء في القرآن الكريم والسنة النبوية الشريفة من دعوات كريمات لمكارم الأخلاق، وبما أن المقام لا يسمح لنا بذكر أمثلة كثيرة على هذا التنبيه من الشريعة، فسوف نشير إلى أن الأخلاق شرط أساسي في كل مناحي الحياة، فإذا أخذنا على سبيل المثال لا الحصر مؤسسة الزواج فقد اشترط فيها النبي صلى الله عليه والسلم الخلق "إذا أتاكم من ترضون دينه وخلقه فزوجوه"، وفي السياسة الحروب والمعاملات المالية وهلما جرا. كما تجدر الإشارة إلى أن الأخلاق الفطرية تأتي دائما موافقة لما جاء به الشرع، ولن تجد خلقا واحدا فطريا غير متوافق مع الشريعة الإسلامية.

[1] انظر: العبودية في العصر الحديث: باتريسيا ديلبيانو، ترجمة أماني فوزي حبشي، ط1، دبي، دار كلمة، 2012.

[2] مقدمة ابن خلدون: عبد الرحمن بن خلدون، تحقيق حامد أحمد طاهر، ط2، القاهرة، دار الفجر للتراث، 2013، ص 313.

3. **العرف الاجتماعي**: تتشكل في كل مجتمع أعراف وتقاليد تكون محل تراض وتوافق عام، ويُلزم كل فرد في ذلك المجتمع بالانصياع لهذه الأعراف والخضوع لها باعتبارها مشكلة للوعي الجمعي، والإسلام جاء محترما لخصوصية الأمصار فأقر المجتمعات على ما توافقت عليه من سلوك حسن إذا لم يخالف الشريعة الإسلامية، وإلا فلا يجوز اتباعه أو الاعتراف به.

فهذه إذن مصادر الأخلاق في الإسلام، فعلى النقيض من الفكر الغربي البراغماتي والذي لا يؤمن إلا بالمصلحة الفردية ولا يستحضر الأخلاق في أي ميدان من الميادين، يأتي الإسلام لتقرير مصلحة المجتمع ابتداء.

كما يجب علينا في هذا المقام أن نشير إلى إشكالية التبعية الدينية للأخلاق، فبرغسون على سبيل المثال في كتابه "منبعا الأخلاق والدين" يرى أن الأخلاق لا يستقيم أمرها إلا إذا عنيت بمرجعية ميتافيزيقية تمدها بالمشروعة وبالتالي المصداقية في الفعل وتعين لها الأفق الروحاني الذي يحتاجه كل كائن بشري. والحقيقة أن الأخلاق هي التي يجب أن تخضع للدين، وهي التي يجب أن تكون فرعا بدل الأصل، وفي هذا يقول الدكتور طه عبد الرحمن عن تبعية الدين للأخلاق "هل هي تبعية حقيقية تجعل الدين لا يتزحزح أبدا عن رتبة الفرع أم هي تبعية ظاهرة قد ينقلب فيها الفرع أصلا؟"[1] .

وعلى العموم، فإن كان النقاش يطول حول تبعية الدين للأخلاق من عدمها، فإننا لابد أن نركز على وجوب دوام التماس الإيجابي بين الديني والأخلاقي، لا كما يريد هيوم – فصل الديني عن الأخلاقي – وهو أمر قد يوقع في كثير من الأحيان في الارتباك، والردود على هذه الدعوة الواهية متجلية فيما ذكره الدكتور طه عبد الرحمن في كتابه المذكور آنفا[2].

وإذا تبين لنا جزما أن "لا إنسان بغير أخلاق"[3] وأنه " لا أخلاق بغير دين" [4] وباعتبار الإنسان ليس مجرد حيوان مفكر وفقط بل هو حيوان أخلاقي أيضا (إذ الحيوانات ذوات مفكرة أيضا لكن بقدرها)، فإنه ومن البداهة أن تكون هذه الأخلاق مشمولة في كل الميادين والمجالات، وعلى رأسها المجال الاقتصادي.

أما عن الفرق بين الاقتصاد الإسلامي وغيره من الاقتصادات الغربية فراجع إلى زاوية النظر، ويمكننا أن نجمل هذه الفروق فيما يلي:

1. **من حيث القصد**: إذ القصد في الإسلام بلوغ رضوان الله، وتحقيق الاستخلاف عبر العبودية الكاملة لله "وَمَا خَلَقْتُ الْجِنَّ وَالْإِنْسَ إِلَّا لِيَعْبُدُونِ" ﴿سورة الذاريات: 56﴾؛

[1] سؤال الأخلاق مساهمة في النقد الأخلاقي للحداثة الغربية: طه عبد الرحمن، ط6، الدار البيضاء، المركز الثقافي العربي، 2016، ص38.
[2] المرجع نفسه: ص43 – 44 – 45.
[3] المرجع نفسه: ص147.
[4] المرجع نفسه: ص148.

2. **من حيث المنهج**: المنهج الإسلامي منهج عقائدي أخلاقي، أما المنهج في الاقتصادات الأخرى فهو يقوم على أن "الغاية تبرر الوسيلة"؛

3. **من حيث التشريع**: في الإسلام التشريع يقوم على القرآن والسنة واجتهاد الفقهاء والنظر إلى مقاصد الشريعة بحفظ الضروريات الخمس، أما الاقتصادات الأخرى تقوم على المصلحة فقط.

- **أخلاقيات الاقتصاد الإسلامي:**

يتضح إذن أن الإسلام جاء بأخلاق تحقق إنسانية الإنسان، فلا يبقى لنا في هذا المقام إلا أن نورد بعض النماذج التي تُترجم ضمنها هذه الأخلاق:

✓ **الزكاة:** يعتبر هذا التشريع من أفضل ما يمكننا الاستدلال به في هذا المقام، فهو نظام أخلاقي بامتياز، والزكاة "أخذ بعض مال الأغنياء ورده إلى الفقراء للاستغناء به عن غيرهم"، فالإسلام ومن هذا الجانب ينظر رحمةً إلى الفقراء والمعدومين، فلا هو يتغذّى على معاناتهم كما هو الأمر مع النظام الاشتراكي، ولا هو يستعبدهم ويزيد من فقرهم كما هو الأمر مع النظام الرأسمالي، بل على العكس من ذلك بأموال الزكاة قد يصبح الفقير غنيا إذا أحسن استثمار ذلك المال، ولو أن الدول الإسلامية اليوم حافظت على هذه الشريعة لكانت مكتفية بذاتها عن غيرها. يقول سيد قطب عن الزكاة "فإذا كانت الزكاة تعطي الفقير فضلة من أموال الزكاة يوسع بها على نفسه ويستمتع بما هو فوق ضرورياته، فأولى أن ينفق الواجد وأن يتمتع بالحياة متاعا معقولا، وأن لا يحرم نفسه من طيباتها، وهي كثيرة، لتغدو الحياة بهجة جميلة، ولتنطلق النفس إلى ماهو فوق الضرورة من التفكير العالي والإحساس الراقي، والتأمل في الكون والخلق والنظر إلى الجمال والكمال، والرسول ﷺ يقول «إذا أتاك الله مالا فلير أثر الله عليك وكرماته» فيعد الشظف والمتربة — مع القدرة — إنكارا لنعمة الله يكرهه الله"[1]. وجاء في الأثر عن الخليفة عمر ﷺ "لو استقبلت من أمري ما استدبرت لأخذت فضول أموال الأغنياء، فقسمتها على فقراء المهاجرين"، هذا إذن هو ديدن الإسلام والذي يعيش فيه أفراده في رخاء وسعة.

✓ **عدم السماح بالاكتناز:** والإسلام يحرم الاكتناز ولا يسمح به، والاكتناز هو أن "يُترك المال راكدا دون حراك ودون استخدامه في الاستهلاك المعتدل أو في الإنتاج أو في الزكاة أو في الصدقة أو في غيرها" والإسلام لا يوافق على أن يبقى المال راكدا دون أن ينتفع به المجتمع، وقد حرّم الله هذا في كتابه الكريم بقوله "وَٱلَّذِينَ يَكۡنِزُونَ ٱلذَّهَبَ وَٱلۡفِضَّةَ وَلَا يُنفِقُونَهَا فِي سَبِيلِ ٱللَّهِ فَبَشِّرۡهُم بِعَذَابٍ أَلِيمٖ" ﴿سورة التوبة: 34﴾ نقل ابن كثير الأثر قائلا "روى الثوري وغيره عن عبيد الله بن نافع عن ابن عمر قال: ما أدي زكاته فليس بكنز وإن كان تحت سبع أراضين، وما كان ظاهرا لا تؤدى زكاته فهو كنز"[2] ويقول الزمخشري عن المكنزون "يجوز أن يكونوا الأحبار والرهبان...، ويجوز أن يراد بها المسلمون غير

[1] العدالة الاجتماعية: ص144.

[2] تفسير القرآن العظيم: إسماعيل بن كثير، تحقيق خالد محمد محرم، ط2، بيروت، المكتبة العصرية، 1995، ج2 / ص321.

المنفقين"[1]، وكنز الذهب والفضة وما يعادلهما من مال اليوم ليس من الأخلاق في شيء لأنه يحرم آخرين من الانتفاع بالمال كما لا يساعد الدولة في التطور والازدهار، وفي هذا يقول لسان الحق "السماح بالاكتناز يعوق العمل والتطور الاقتصادي، ووجود الفضول في يد الأفراد دون صرفها واستهلاكها يحول دون احتياج الآخرين، وباتفاقهما تدور دواليب الحياة الاقتصادية والاجتماعية ويسعد كل الناس"[2] وفي الحديث "من له فضل ظهر فليعد به على من لا ظهر له، ومن كان له فضل زاد فليعد به على من لا زاد له. قال – أبو سعيد الخدري –: فذكر من أصناف المال، حتى رأينا أنه لا حق لأحد منا في فضل"

✓ **محاربة الربا:** حارب الإسلام الربا وجعل أكلها أو التعامل بها من أكبر الكبائر إذ قال الله تعالى " يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ وَذَرُوا مَا بَقِيَ مِنَ الرِّبَا " ﴿سورة البقرة: 278﴾، والربا من أكبر الكبائر فهي تزيد من فقر الفقير وتزيد من غنى الغني، والأخلاق الإنسانية تستدعي مساعدة الناس والتيسير عليهم حين العجز "وَإِن كَانَ ذُو عُسْرَةٍ فَنَظِرَةٌ إِلَىٰ مَيْسَرَةٍ ۚ وَأَن تَصَدَّقُوا خَيْرٌ لَّكُمْ ۖ إِن كُنتُمْ تَعْلَمُونَ" ﴿سورة البقرة: 280﴾، لا الزيادة في سعر الفائدة مع كل تأخير "أنظرني أزدك"، كما أن النظام الإسلامي قائم على المساعدة والتكافل لا على المصلحة الشخصية، ويمكن للرائي أن يرى أحوال الناس اليوم وما تقع فيه الدول والمؤسسات العابرة للقارات من إفلاس أو تضخم نتاجا لهذه المبادلة الربوية.

✓ **تحريم الاحتكار:** ومن المعاملات المالية التي لا تنفك عن الأخلاق العالمية للإسلام محاربة الاحتكار، وقد ورد عن النبي ﷺ أنه قال "لا يحتكر إلا خاطئ" على أننا نشير أن الاحتكار المعني في الحديث يدور حلو فلك الضروريات كالطعام والشراب والأرض وتملّك الطريق (...) وإلا فما زاد عن هذا فلا يدخل ضمن دائرة الاحتكار، كاحتكار نوع من أنواع الهواتف أو نوع من أنواع السيارات، أو غيرها مما يرفع الحرج عن المسلم ولا يمسه في دينه أو حياته أو عقله أو عرضه أو نسله أو ماله.

هذا وقد تجاوزنا – لضيق المقام – عن كثير من المعاملات المالية التي تعتبر لا أخلاقية في الإسلام من قبيل تلقي الركبان، والنجش، وغيرهما.

استنتاجات

وعلى سبيل الختام، نخلص إلى ما يلي:

❖ أن الاقتصاد الإسلامي ليس كغيره من اقتصادات العالم، فهو اقتصاد عالمي يحمل في طياته العديد من المبادئ القادرة على مجابهة التحديات العالمية، وجعل العالم يعيش في رخاء.

[1] الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل: جار الله محمود الزمخشري، تحقيق يوسف الحمادي، ط1، القاهرة، مكتبة مصر، 2010، ج2 / ص156.

[2] منهج الاقتصاد الإسلامي: 3 / ص51.

- أن الإسلام لم يمنع الاستهلاك، إذ الاستهلاك من فطرة الإنسان، لكنه ضبط هذا الاستهلاك بين لا إفراط ولا تفريط.
- أن العالم الغربي اليوم، والعالم العربي بالتبع، ونتاجا للاستهلاك المفرط أصبح يعاني من عدة ويلات تحددت مجالاتها بين النفسية والاجتماعية والأخلاقية والدينية (...) وأن الدعوة أصبحت ملحة لضبط هذا الاستهلاك والعودة بالإنسان إلى إنسانيته.
- أن الأخلاق الاقتصادية الإسلامية أخلاق عالمية، ولن يستطيع العالم أن يعيش في أمان اقتصادي إلا إذا تبنى أخلاقيات الإسلام، والتي تمنع الفساد في الأرض.

المصادر والمراجع:

- الاستهلاك في المجتمع القطري أنماطه وثقافته: مجموعة مؤلفين، د.ط، الدوحة، جامعة قطر، 1991.
- أصل الأخلاق وفصلها: فريديريك نيشه، ترجمة حسن قبيسي، ط2، بيروت، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، 1983.
- إصلاح المال: أبو بكر بن أبي الدنيا، تحقيق مصطفى القضاه، د.ط، المنصورة، دار الوفاء للطباعة والنشر، 1410هـ.
- أصول الاقتصاد الإسلامي: رفيق يونس المصري، ط3، دمشق، دار القلم، 1999.
- الاقتصاد الإسلامي بين البحث والنظرية والتطبيق: زينب صالح الأشوح، دار غريب، القاهرة، د.ط، 2004.
- الاقتصاد الإسلامي: الواقع والأفكار الاقتصادية: مُحَمَّد سحنون، ط1، القاهرة، دار الفجر، 2006.
- الاقتصاد الإسلامي: دراسة وتطبيق: إبراهيم فاضل الدبو، ط1، الأردن، دار المنهاج، 2008.
- الاقتصاد الإسلامي: علال الخياري، د.ط، الدار البيضاء، شركة مدارس للنشر والتوزيع، 1988.
- اقتصادنا: مُحَمَّد باقر الصدر، الطبعة الحادية عشرة، بيروت، دار التعارف للمطبوعات، 1979.
- الإنسان المستلب وآفاق تحرره: إيريك فروم، ترجمة حميد لشهب، د.ط، الرباط، فيديبرانت، 2003.
- الإنسان بين الجوهر والمظهر: إيريك فروم، ترجمة سعد زهران، د.ط، الكويت، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، د.ت .
- الإنسان ذو البعد الواحد: هربرت ماركوز، ترجمة جورج طرابيشي، ط3، بيروت، منشورات دار الآداب، 1988.
- أوهام ما بعد الحداثة: تيري إيغلتون، تعريب منى سلام، أكاديمية الفنون، القاهرة، د,ت.
- بدائع السلك في طبائع الملك: أبو عبد الله بن الأزرق، تحقيق علي سامي النشار، د.ط، بغداد، دار الحرية للطباعة، 1977.
- ترشيد الاستهلاك في الإسلام: كامل صكر القيسي، ط1، دبي، دار الشؤون الإسلامية والعمل الخيري، 2008.
- تغريب العالم: سيرج لاتوش، ترجمة خليل كلفت، ط2، الدار البيضاء، النجاح الجديدة، 1999ص26.
- تفسير القرآن العظيم: إسماعيل بن كثير، تحقيق خالد مُحَمَّد محرم، ط2، بيروت، المكتبة العصرية، 1995.
- الحداثة السائلة: زيجمونت باومان، ترجمة حجاج أبو جبر، ط1، بيروت، الشبكة العربية للأبحاث والنشر، .2016.
- سؤال الأخلاق مساهمة في النقد الأخلاقي للحداثة الغربية: طه عبد الرحمن، ط6، الدار البيضاء، المركز الثقافي العربي، 2016.
- العبودية في العصر الحديث: باتريسيا ديلبيانو، ترجمة أماني فوزي حبشي، ط1، دبي، دار كلمة، 2012.
- العدالة الاجتماعية في الإسلام: سيد قطب، ط7، القاهرة، دار الشروق، 1980.

- فتح البيان في مقاصد القرآن: مُحَمَّد صديق خان القنوجي، د.ط، بيروت، المكتبة العصرية للطباعة والنشر، 1992.
- قواعد الأحكام في مصالح الأنام: عبد العزيز بن عبد السلام، تحقيق نزيد كمال حمّاد وعثمان جمعة ضميرية، طَ1، دمشق، دار القلم، 2000.
- الكسب: مُحَمَّد بن الحسن الشيباني، تحقيق سهيل زكار، د.ط، دمشق، الباقوتة الحمراء، 1400.
- الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل: جار الله محمود الزمخشري، تحقيق يوسف الحمادي، ط1، القاهرة، مكتبة مصر، 2010.
- ما بعد الحداثة: مُحَمَّد سبيلا وعبد السلام بنعبد العالي، ط1، الدار البيضاء، دار توبقال، 2007.
- مذهب الاقتصاد الإسلامي: مُحَمَّد شوقي الفنجري، ط2، القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب،1986.
- مشكلة الفقر والوقاية والعلاج من المنظور الإسلامي: مُحَمَّد التاويل، ط1، فاس، منشورات البشير بنعطية، 2019.
- معالم الثقافة الإسلامية: عبد الكريم عثمان، ط1، بيروت، 1969.
- مفتاح دار السعادة ومنشور ولاية أهل العلم والإرادة: شمس الدين ابن القيم الجوزية، تحقيق علي بن حسن بن علي، ط1، المملكة العربية السعودية، دار ابن عفان، 1996.
- مقدمة ابن خلدون: عبد الرحمن بن خلدون، تحقيق حامد أحمد طاهر، ط2، القاهرة، دار الفجر للتراث، 2013.
- منهاج الباحثين في الاقتصاد الإسلامي: حمد بن عبد الرحمن جنيدل، د.ط، الرياض، شركة العبيكان، 1406.
- منهج الاقتصاد الإسلامي في إنتاج الثروة واستهلاكها: أحمد لسان الحق، د.ط، الدار البيضاء، دار الفرقان للنشر الحديث، 1987، د.ت.
- نظام التفاهة: آلان دونو، ترجمة مشاعل عبد العزيز الهاجري، ط.1، بيروت، دار سؤال للنشر، 2020.
- نهاية التاريخ وخاتمة البشر: فرانسيس فوكوياما، ترجمة حسبن أحمد أمين، ط1، القاهرة، مركز الأهرام للطباعة والنشر، 1993.
- الوسيط في الاقتصاد السياسي: الإسلامي العصري ونظام الشركات: الإسلامية والعصرية: أحمد لسان الحق، ط1، الرباط، مطابع شمس، 2014.